الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2019

فرع: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطالبتين:

- حنـان كيموش
- عفيفة بوحرود

تحت إشراف:

د. وسيلة بوفنش

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
الربيع قرين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
وسيلة بوفنش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
صلاح الدين كروش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على توفيقه إيانا في إتمام هذا العمل.

ثم للأستاذة المؤطرة الدكتورة"بوفنش وسيلة" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن انتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد.

وختاما شكر خاص لكل أساتذة المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بميلة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى حبيبة قلبي وعزيزة فؤادي،

إلى رفيقة عمري في هذه الحياة، إلى التي ضحت بشبابها

لإسعادنا، إلى التي غمرتني بعطفها وحنانها، إلى العيون التي

أرى فيها الأمل والحنان، إلى الشمعة التي احترقت لتنير

دربي، إلى التي أحيا بوجودها وأتلاشى بالبعد عنها "أمي"

الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... إلى من علمني العطاء...إلى

من باع راحة شبابه ليشق لنا الطريق، وأشعل سنين عمره

ليضيء لنا الطريق... "أبي الغالي" أطال الله في عمره.

إلى أملي ودافعي في الحياة إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي حفظه الله.

إلى مصدر السعادة والسرور كتاكيت العائلة.

إلى صديقتي في هذا العمل "حنان" وكذا كل الأصدقاء

والصديقات الذين عرفتهم في مشواري الدراسي.

إلى كل الأهل والأقارب.

عفيفة

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي لولاه لما تمكنا من إنجاز هذا العمل المتواضع،

هذا العمل الذي أهديه إلى من أعتبر وجودها أكبر نعمة في حياتي، إلى من شجعتني وكانت دافعي للوصول إلى ما أنا عليه"أمي الغالية "حفظها الله لنا وأدام لها الصحة والعافية.

إلى من تمنيت أن يكون بجانبي في هذا الوقت "أبي الحبيب" أسكنه الله فسيح جناته

إلى من أعتبرهم السند في هذه الحياة إخوتي و أخواتي وزوجاتهم وأولادهم كل بإسمه

إلى زميلتي في هذا العمل "عفيفة"

إلى كل من دعمني وكان له اليد في إتمام مشواري الدراسي

للحصول على شهادة الماستر

حنان

الفـهـرس المختصر

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي.....,,.....1

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....,.....23

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر.....,,,,,,.....43

الخاتمة العامة 95

قائمة المراجع 99

فهرس الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة عامة

أدركت معظم الدول في العقود الأخيرة أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما بعدما ارتبط النمط الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة، الأمر الذي دفع إلى التحول إلى التنمية المستدامة كنموذج تنموي جديد، والذي أصبح أحد اهتمامات وأولويات مختلف الحكومات التي تسعى إلى تطبيقه؛ كونه يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن استمرار توازن النظام البيئي مع احترام الآفاق الزمنية في ظل التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وبروز الاهتمامات البيئية كأولوية عالمية.

من هذا المنطلق، عملت الدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة على وضع وتنفيذ سياسات مختلفة، وتكييف مخططاتها التنموية وإصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع مبادئ ومتطلبات التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة، وحسن توجيه وتسيير عملية تمويل المخططات التنموية مع إعطاء الأولوية لبعض القطاعات مقارنة بأخرى، فضلا عن إلزامية تسيير النفقات وفق ضوابط التنمية المستدامة، مما يستدعي بالضرورة ترشيد تلك النفقات وضبطها وهيكلتها، بمعنى وضع سياسات إنفاقية كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة، باعتبار أن الإنفاق الحكومي يعد أحد أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي؛ كونه يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية.

من بين الدول التي تعمل جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على السياسة الإنفاقية الجزائر، والتي تعتمد على الإنفاق الحكومي بشكل كبير للتدخل في الاقتصاد، والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية، من خلال سياسة إنفاقية توسعية تهدف في الأساس إلى زيادة الإنتاج لخلق جهاز إنتاج فعال من شأنه المساهمة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

وانطلاقا من العرض السابق تمحورت إشكالية بحثنا حول التساؤل الموالي:

" ما هو أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي توجهات السياسة الإنفاقية في الجزائر؟
- ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟
- ما هي محاور مختلف الإستراتيجيات التي وضعتها الجزائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية و التساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

للإنفاق الحكومي أثر ضعيف على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

– تم توجيه السياسة الإنفاقية العامة إلى تطوير البنية التحتية وتنشيط الجهاز الإنتاجي.

– أدت مختلف السياسات المتبعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى تفعيل بعدها الاقتصادي منذ مطلع الألفية، في حين لم تمكن من تحقيق أبعادها الأخرى.

– وضعت الجزائر عدة استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة تركز في مجملها على تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي دون غيرها من الأبعاد.

– للإنفاق الحكومي تأثير محدود على مختلف أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

– يعد موضوع الإنفاق الحكومي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي يجب التركيز عليها في المرحلة الراهنة، من خلال تقييم السياسات المتبعة، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقة، ومحاولة استقصاء نقاط القوة للاستفادة منها، ونقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.

– إبراز مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لموضوع الدراسة انطلاقا من مبررات وأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تتمثل المبررات الذاتية في رغبتنا في تنمية معرفتنا العلمية وإثراء البحث العلمي في مجال البحث لقلة الدراسات القياسية التي تبحث في طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في الجزائر–حسب إطلاعنا، أما بالنسبة للمبررات الموضوعية والعلمية فهي تتمثل في الظروف الصعبة التي تواجهها الجزائر، والتي تتطلب التوجه نحو التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل يتطلب إتباع عدة سياسات لتحقيقه ومن أهمها السياسة الإنفاقية التي يتطلب الوضع الراهن ضرورة توجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

– التعرف على توجهات السياسات الإنفاقية في الجزائر.

– تبيان الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الإنفاق الحكومي في حل مختلف المشاكل البيئية، الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

– التطرق للإستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتقييمها.
– قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحديد الترابط بين أهم مؤشراتها والإنفاق الحكومي.
– تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تفعيل دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على أحد الأساليب القياسية لتحديد دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

يعد بحثنا جانبا من موضوع أشمل وهو التنمية المستدامة الذي حظي بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، وفيما يلي عرض لبعضها:

– أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة تلمسان تحت عنوان: دور الحكم الراشد في تحقيق في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر– للباحث سايح بوزيد الذي قام في دراسته بمعرفة الدور الذي يقوم به الحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- أهمية وضع إستراتيجيات تنموية استثمارية تهدف إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة والشاملة من خلال زيادة الاستثمارات في القطاع العام، وزيادة القدرات على المستوى الوطني والدولي.
- تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية بقصد تحقيق التنويع الاقتصادي يعد مدخلا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير متطلبات التنمية المستدامة.

– رسالة ماجستير نوقشت سنة 2016 بجامعة وهران 2 تحت عنوان: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للباحثة عدة أسماء التي قامت في دراستها بتحليل أثر الإنفاق العمومي على تحقيق النمو في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- تطور نمو النفقات العمومية في الجزائر يترجمه اتجاه الجزائر إلى سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كنزي، من خلال تبني الجزائر لبرامج إنفاق ضخمة تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2001.
- يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة، وذلك بسبب عجز الاقتصاد الوطني في معالجة الاختلال بين العرض والطلب، مما أدى إلى استخدام

الواردات لخلق التوازن بين جانب العرض والطلب، إلا أن هذا ساهم في التقليل من فعالية الإنفاق العام من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.

- يساهم الإنفاق العام على البنية التحتية والهياكل القاعدية في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق تحفيز المستثمرين على القيام بنشاطاتهم ما يزيد في نمو الدخل الوطني، كما تساهم أيضا الإعانات الاجتماعية والإنتاجية في زيادة الاستهلاك والقدرة الإنتاجية للمجتمع.

– رسالة ماجستير نوقشت سنة 2015 بجامعة أحمد بوقرة – بومرداس– تحت عنوان أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988–2012 من إعداد الباحث مقراني حميد الذي قام بدراسة وتقييم فعالية السياسة التوسعية للجزائر، من خلال قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة والتضخم، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة.
- توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر.
- عدم قدرة نموذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية مقارنة بنماذج الشعاع الذاتي.

– رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010 بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990_2009 ، للباحث بن عزة محمد الذي قام في دراسته بتقييم الإنفاق العام من خلال إتباع منهج الانضباط بالأهداف، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- يعتبر الإنفاق الحكومي وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأطير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
- يتم تصنيف النفقات ضمن الميزانية العامة للجزائر على أساس إداري من جهة، وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وفق نفقات التسيير والتجهيز وكل منها تقسم إلى وزارات وقطاعات ترصد لها الاعتمادات الخاصة بها، وهذا ما يوافق ميزانية الاعتمادات والبنود.
- يعتبر ترشيد الإنفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل باعتباره التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و"الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

– رسالة ماجستير نوقشت سنة 2006 بجامعة الجزائر تحت عنوان: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية – للباحثة زرنوخ يسمينة، والتي تطرقت إلى واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- إستراتيجية التنمية لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة، بالإضافة إلى عدالة توزيع ثروة بإتباع آليات تضعها الدولة، عن ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية، وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو إيجابية على المدى الطويل.

- ضرورة دراسة كل من عناصر التنمية عند وضع إستراتيجية لتحقيقها.
- يجب على المنظمات الدولية أن توجه إعانات للدول التي هي بحاجة إليها وبالقدر المطلوب حسب احتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، وهي:

– الفصل الأول: يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي من خلال توضيح ماهيته، قواعده، محدداته، آثاره وظاهرة تزايده.

– الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى دراسة الإطار النظري للتنمية المستدامة، والذي يتضمن مفهوم التنمية المستدامة، نظرياتها، خصائصها، مبادئها، أهدافها، أبعادها، مؤشراتها ومعوقاتها.

– الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل دراسة لواقع الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول النظرية والتطبيقية، والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، يتم الانتقال إلى دراسة حالة الجزائر من خلال التطرق لواقع الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة فيها، وكذا دور الإنفاق الحكومي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وحدد مجال الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017.

مصادر البحث:

يتم الاعتماد هذا البحث على مصادر متعددة تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، وتشمل الكتب، المذكرات والأنترنت.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث قلة المراجع التي تطرقت إلى طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات الضرورية لإتمام البحث، نظرا لاختلافها من مصدر لآخر اختلافا كبيرا.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق الحكومي

تمهيد

يعد الإنفاق الحكومي أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والإستقرار السياسي، فلقد أدى تطور الأوضاع الإقتصادية وما ترتب عنه من أزمات إقتصادية وسياسية إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الإقتصادي تلقائيا، وظهور التحليل الكينزي الذي يعد من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الإقتصاد.

من هذا المنطلق أخذ تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية في التوسع ليتعدى هدف المحافظة على الإستقرار الإقتصادي إلى المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بالإعتماد على الإنفاق الحكومي الذي يعكس جوانب الأنشطة كافة في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد، وذلك إنطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، باعتبار أن الإنفاق الحكومي يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

ونظرا لأهمية الإنفاق الحكومي كأداة مساعدة للدولة في ممارسة نشاطها المالي يتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريفه، تطوره، أقسامه، قواعده، محدداته، آثاره وظاهرة تزايده من خلال دراسة المحاور التالية:

- المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.
- المبحث الثاني: قواعد، محددات و آثار الإنفاق الحكومي.
- المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية، وتوجيه الإقتصاد بشكل عام، فهي معيار يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه

في هذا المطلب يتم التطرق إلى تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه:

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

من بين تعاريف الإنفاق الحكومي نذكر ما يلي:

- النفقة الحكومية هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض تلبية إحدى الحاجات العامة. [1]
- النفقة الحكومية: هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[2]
- الإنفاق الحكومي: هو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النفقة الحكومية هي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها، من أجل إشباع عام.

الفرع الثاني: أركان الإنفاق الحكومي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أركان الإنفاق الحكومي، والمتمثلة فيما يلي:

1. النفقة العامة مبلغ نقدي

يتخذ الإنفاق الحكومي شكلا نقديا، فالدولة لابد وأن تستخدم النقود للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها، وتوفير السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، وبالمقابل لا يعتبر من النفقات الحكومية كافة الطرق والوسائل غير المالية التي يمكن للدولة استعمالها للحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات كالاستيلاء الجبري على ما تحتاج إليه الدولة عينا من الأفراد كالمحاصيل الزراعية دون أن تدفع ثمنا لها، أو إكراههم على القيام ببعض الخدمات كالتجنيد الإجباري.[4]

---

[1] بعلي محمد الصغير، 2003، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 23.

[2] خلف فليح حسن، 2008، المالية العامة، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 89.

[3] يحياوي اعمر، 2005، مساهمة في دراسة المالية العامة –النظرية العامة وفق التطورات الراهنة–، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص26.

[4] خصاونة جهاد سعيد، 2010، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 29–30.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام

يقصد بذلك وجوب خروج المبلغ النقدي الذي يتم إنفاقه من الذمة المالية للدولة ممثلة بشخص أو هيئة عامة، وقد اعتمد الفكر المالي في هذا الإتجاه معيارين الأول قانوني والثاني وظيفي.

أ. المعيار القانوني

اعتمد هذا المعيار من قبل رواد النظرية التقليدية الذين يعتمدون في تحديد القائم بالإنفاق على طبيعته القانونية حيث لا تعد نفقة هيئة ما نفقة عامة إلا إذا كانت تلك الهيئة من الأشخاص المعنوية العامة المتمثلة في الدولة، المؤسسات العامة، والهيئات المحلية، في حين تعد نفقة خاصة تلك النفقات الصادرة عن الأشخاص المعنوية الخاصة كالشركات والجمعيات، وتستمد هذه النظرية أساسا تحليلها من فكرة الدولة الحارسة التي تتميز بين أوجه النشاط الخاصة والعامة، وتحصر هذه النظرية نشاط الدولة العام في إطار ضيق لا يتجاوز الأعمال التي تتنافى طبيعتها مع تركها لنشاط الأفراد كالأمن، العدل والإدارة، كون الهيئات العامة تعتمد في تحقيق أهدافها على القوانين والقرارات الإدارية، وتستهدف من خلال نشاطها تحقيق المصلحة العامة.[1]

ب. المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة الحكومية لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، لذلك اعتمد هذا المعيار على إعتبارات إقتصادية وإجتماعية، فتعتبر النفقة عامة حسب هذا المعيار إذا كانت الدولة هي التي تقوم بها بصفتها السيادية، وبناءا على ذلك فليس كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخواص التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطتها الآمرة على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية.[2]

ج. الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة

إذا كان غرض الإنفاق الخاص هو تحقيق منفعة خاصة فإنه يشترط لكي تكون النفقة عامة أن يكون الغرض منها هو تحقيق منفعة عامة؛ أي إشباع حاجات عامة، ونظرا لتطور وظائف الدولة طرأ تغيير كبير على مفهوم الحاجات العامة، ونتيجة لذلك لم تعد الحاجات العامة مقتصرة على الحاجات الإجتماعية كخدمات الدفاع، الأمن والقضاء بل توسعت أشكالها لتشمل خدمات أخرى كالتعليم، الخدمات الطبية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.[3]

---

[1] العلي عادل ، 2011 ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، ص 40.

[2] عزام زكرياء احمد والوادي محمود حسين، 2007، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 120.

[3] البنا محمد، 2009، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، ص ص 268-269.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي

يمكن فهم تطور النفقات الحكومية من خلال استعراض تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق الحكومي، والذي نوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي (الدولة الحارسة)

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة، حيث تم حصره في أقل الحدود، والمتمثلة في المهام التقليدية لها دون محاولة التأثير على حرية النشاط الإقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق،[1] ويمكن تلخيص مفهوم الإنفاق الحكومي عند الكلاسيك في النقاط التالية:[2]

- تقييد حجم الإنفاق الحكومي؛ بمعنى إقتصاره على الوظائف الأساسية للدولة فقط.
- حياد الإنفاق الحكومي؛ بمعنى عدم وجود أي تأثير له على الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية.
- أولوية النفقات في التقدير: نفي الكلاسيك دور الإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي، واعتقدوا أن دورها يقتصر على تغطية النفقات الحكومية.
- الإهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة: ويقصد به تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة.

الفرع الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي (الدولة المتدخلة)

ظهرت أفكار كينز خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و1932 التي عرف الإقتصاد خلالها أزمة كساد حاد من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25 %، وانخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث، وقد تضمنت نظريته نقدا شديدا للفكر الكلاسيكي بعد ما تطلب الوضع الإقتصادي حينئذ تدخل الدولة، فاتسع بذلك دورها في الحياة الإقتصادية، مما أدى إلى تغير النظرة إلى النفقات الحكومية تغيرا جذريا وتزايد الاهتمام بها، ويمكن تلخيص أهم أفكار كينز المتعلقة بالنفقات الحكومية في النقاط التالية:[3]

- سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر وسيلة تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف.
- عدم الإهتمام بمصادر تمويل النفقات الحكومية.
- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة، أي تحويل الموارد المالية عن طريق الضرائب من القطاع الخاص إلى الدولة واستعمالها في تمويل الإنتاج.

---

[1] المرسي السيد حجازي، 2002، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان، ص 291.

[2] علي خليل وسليمان اللوزي، 2013، المالية العامة، زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 92.

[3] زكاري محمد، 2014، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971–2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، ص 16.

الفرع الثالث: الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الاشتراكية (الدولة المنتجة)

أدى قيام النظام الاشتراكي بصفة أساسية على الملكية العامة الواسعة لوسائل الإنتاج وقيام الدولة بالإنتاج والتوزيع وفقا لخطة قومية إلى بروز ما يسمى بالدولة المنتجة كما ترتب عن التطور الكبير في النظام المالي للدولة اعتبار الإنفاق الحكومي الوسيلة المهمة لتحقيق الأهداف الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة في الخطط التنموية،ويمكن تلخيص أهم الأفكار المتعلقة بالنفقات الحكومية في الفكر الإشتراكي في النقاط التالية :[1]

- تتولى الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة.
- يهدف الإنفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع للموارد بهدف تحقيق المصلحة العامة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي

أدى تطور دور الدولة ومهامها إلى تنوع النفقات الحكومية وتزايد أهمية تقسيمها، نظرا لتنوعها، تزايدها واختلاف آثارها، وتتمثل تقسيمات النفقة الحكومية فيما يلي:

الفرع الأول:تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها وانتظامها

نميز وفقا لهذا التقسيم بين نفقات حكومية عادية ونفقات حكومية غير عادية.

1. النفقات الحكومية العادية

هي تلك النفقات الحكومية التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الإنتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومن أمثلتها الرواتب والأجور، نفقات الصيانة، نفقات العدالة، فوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة.[2]

2. النفقات الحكومية غير العادية

هي تلك النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية بل يغلب عليها الطابع العرضي غير المتوقع؛ أي أنها تلك النفقات التي تظهر الحاجة إليها في أزمة غير متوقعة، وبالتالي لا يمكن تحديد حجمها مسبقا كالنفقات الحربية، نفقات الكوارث الطبيعية وبعض النفقات الاستثمارية، ولذلك تمول هذه النفقات عن طريق النفقات

[1] بن عزة محمد، 2010، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر 1990-2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ص9.

[2] عزام زكرياء أحمد والوادي محمود حسين، 2007، ص137.

غير العادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد، والتي تتصف هي الأخرى بنفس الصفات من حيث عدم الدورية، الإنتظام والتكرار.[1]

الفرع الثاني: تقسيم النفقات الحكومية من حيث نطاق سريانها

تقسم النفقات الحكومية حسب هذا المعيار إلى نفقات قومية ونفقات محلية.

1. النفقات القومية أو المركزية

هي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة، وتتولى الحكومة الإتحادية أو المركزية القيام بها كنفقات الدفاع، القضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.[2]

2. النفقات المحلية أو الإقليمية

هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلية، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة، وتجدر الإشارة على أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا جناح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.[3]

الفرع الثالث: التقسيم الاقتصادي للنفقات الحكومية

يمكن تقسيم النفقات الإقتصادية إلى نفقات حقيقة وأخرى تحويلية.

1. النفقات الحقيقية

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي، حيث تستطيع الدولة عن طريقها الحصول على مقابل يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها، ومن أهمها تلك النفقات التي تستخدم لزيادة الطاقة الإنتاجية وما تتطلبه من معدات، آلات وتجهيزات مادية وخبرات فنية وعلمية، بالإضافة إلى النفقات اللازمة لقيام الدولة بمهامها التقليدية كالأمن، الدفاع والقضاء.[4]

2. النفقات التحويلية

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل من قطاع إلى آخر، أو من فئة إلى أخرى إذ تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القوة الشرائية لبعض الفئات أو لبعض القطاعات دون أن ينطوي ذلك على استهلاك جزء من إنتاج المجتمع كما هو الحال في النفقات الحقيقة فالنفقات التحويلية هي أحداث تغيير

[1] العلي عادل، 2011، ص ص 72-73.

[2] سوزي عدلي ناشد، 2009، أساسيات المالية العامة، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان، ص 45.

[3] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 45.

[4] علام احمد عبد السميع، 2012، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، ص 67.

في نمط توزيع الدخل القومي يؤثر بصورة غير مباشرة على أثر طلب المستفيدين من هذه النفقات التحويلية من السلع والخدمات.[1]

وتصنف النفقات التحويلية إلى عدة أنواع هي:

أ. النفقات التحويلية الاجتماعية

تتضمن هذه النفقات مجموعة من الإعانات الاجتماعية كإعانات البطالة، إعانات المعاشات وغيرها، بالإضافة إلى المساعدات الممنوحة للنوادي الرياضية والثقافية، الجمعيات الخيرية والمشاريع الإستثمارية المختلفة.

ب. النفقات التحويلية الاقتصادية

هي تلك الإعانات الاقتصادية التي تمنح من طرف الدولة لبعض المؤسسات الخاصة والعامة، بغرض تخفيض أسعارها رغبة منها في زيادة الإستهلاك أو بغرض مساعدة هذه المؤسسات على منافسة نظيرتها الأجنبية في الأسواق العالمية.[2]

ج. النفقات التحويلية المالية

وهي النفقات التي تنفقها الدولة عند قيامها بالنشاط الاقتصادي، وتتضمن أقساط استهلاك الدين العام والفوائد المترتبة عليه، وتقوم هذه النفقات بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب إلى حاملي سندات الدين العام، وقد تزايد الإنفاق التحويلي بسبب توسع الحكومات في استخدام القروض العامة لتمويل عجز موازناتها المستمرة، واعتباره موردا عاديا لتمويل نفقات الموازنة العامة.[3]

<u>الفرع الرابع: التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومية</u>

وفقا لهذا التقسيم تصنف النفقات الحكومية طبقا للوظائف التي تقوم بها الدولة والخدمات التي تقدمها في مختلف المجالات، وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات الحكومية في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، وتتمثل تقسيمات النفقة الحكومية وفقا لهذا المعيار فيما يلي:[4]

1. النفقات الحكومية الإقتصادية

وتشمل الأموال المخصصة للقيام بمهام ترمي إلى تحقيق هدف إقتصادي، ومثال ذلك الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة والإعانات والمنح الإقتصادية، والنفقات التي تستهدف توفير خدمات أساسية كالطاقة والنقل .... الخ.

---

[1] علام احمد عبد السميع، 2012، ص 68.

[2] محرزي محمد عباس، 2008، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 74.

[3] خصاونة جهاد سعيد، 2010، ص ص 48-49.

[4] شامية أحمد زهير والخطيب خالد، 1997، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 66.

2. النفقات الحكومية الإجتماعية

وتتضمن النفقات الحكومية اللازمة لتوفير خدمات إجتماعية، كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود، بالإضافة إلى النفقات الحكومية المخصصة للخدمات الصحية، التعليمية، الترفيهية والضمان الإجتماعي.

3. النفقات الإدارية

وتتضمن النفقات الحكومية المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية وتكاليف مستلزماتها، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادرا على أداء الخدمات العامة، بالإضافة إلى المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

4. النفقات العسكرية

وهي تتضمن النفقات الحكومية المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

5. النفقات المالية

وهي تشمل النفقات الحكومية المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام، الأوراق والسندات المالية الأخرى.

الفرع الخامس: تقسيم النفقات الحكومية من حيث آثارها الاقتصادية

تنقسم النفقات الحكومية من حيث آثارها الإقتصادية إلى عدة أنواع نذكر منها:[1]

1. النفقات الحكومية القابلة للاستهلاك الذات

وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها كوحدات الإسكان وخدمات الكهرباء والماء.

2. النفقات الحكومية المولدة

وهي النفقات التي يترتب عنها آثار إقتصادية وإجتماعية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني كنفقات الصحة العامة والتعليم العام.

3. النفقات الحكومية المنتج

وهي النفقات التي تساهم في زيادة الدخل الوطني والتي عادة ما تتعلق بالخدمات الطويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد لفترات مقبلة، وهي ما يسمى بالخدمات المعمرة، كالمباني الحكومية، الحدائق والمنتزهات العامة.

[1] مقراني حميد، 2015، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، ص ص 12-13.

4. النفقات العامة الحكومية

وهي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الإقتصادية المستقبلية.

5. النفقات الحكومية الاستثمارية

وهي النفقات الحكومية التي من شأنها إنشاء ثروة جديدة، وتشمل هذه النفقات زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

المبحث الثاني: قواعد، محددات وآثارالإنفاق الحكومي

مع تطور الدولة تنوعت النفقات الحكومية وتزايدت كما اختلفت آثارها، مما استوجب وضع مجموعة من الضوابط والمحددات التي تضمن توجيه النفقات الحكومية لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

المطلب الأول: قواعد الإنفاق الحكومي

إن التعريف بالنفقات الحكومية لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى ذلك إلى ضرورة بيان القواعد التي تخضع لها هذه النفقات، أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق الحكومي، والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: قاعدة المنفعة

إن النفقة الحكومية يبررها ما تجلبه من منافع لكافة أفراد المجتمع، وهذا لا يعني أن النفقات الحكومية لا يمكن أن تصرف في فائدة أشخاص معينين دون غيرهم،فمبدأ التكافل الاجتماعي يقتضي أن تؤدي النفقة الحكومية لفئة متضررة في المجتمع دون غيرها كما في حالة الكوارث الطبيعية والظروف الصحية وغيرها، ويعتمد تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة على عاملين أساسيين هما زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وتقليل التباين بين مدا خيل الأفراد، وهذان العاملان يقتضيان أن تزيد الدولة من حجم الدخل القومي، عن طريق زيادة وتنظيم الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مدا خيل الأفراد سواء لكونهم عناصر فاعلة في النشاط الاقتصادي، أو بسبب الإعانات التي تمنحهم إياها الدولة، الأمر الذي يقضي إلى الاستقرار الإجتماعي.[1]

الفرع الثاني: قاعدة الاقتصاد

تتضمن قاعدة الاقتصاد الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي دون مبرر، ولتحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى لتحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالتي التقتير والإقتصاد، فالتبذير يعني التسيب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى سوء استخدام أموال الدولة، أما التقتير فهو الإحجام عن الإنفاق حتى في المسائل وأوجه

[1] يحياوي أعمر، 2005، ص 35.

الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة إجتماعية كبيرة،[1] أما الإقتصاد في الإنفاق فهو أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير وترشيد الإنفاق حفاظا على عدم ضياع المال العام.

الفرع الثالث: قاعدة الترخيص

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع ضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني وبخاصة أن النفقات الحكومية هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة، وتظهر أهمية هذه القاعدة في أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين المتمثلين في قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد، والتأكيد من استمرار تحققهما من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، ويتمثل النشاط المالي للدولة في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها.[2]

الفرع الرابع: العدالة في توزيع الإنفاق

يقتضي تحقيق ضابط المنفعة التوزيع العادل للإنفاق الحكومي، وهو ما يعني عدم إقتصار المنفعة العامة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة،أو منح منطقة معينة قدرا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق أخرى، وتقوم قاعدة العدالة في توزيع المنافع على فكرتين، تتمثل الأولى في أن أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة الفرد أو فئة معينة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه طالما أن الإنفاق الحكومي يتحمله كافة الأفراد أو يتحمله القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الاجتماعي فإن النفع العام المتولد من الإنفاق يجب أن يشمل جميع أفراد المجتمع، ويتطلب الأمر لتحقيق ذلك الإعتماد على مبدأ التخطيط بإجراء الموازنات لتحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة.[3]

المطلب الثاني: محددات الإنفاق الحكومي

يقصد بمحددات الإنفاق الحكومي العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، فبعد تطور دور الدولة في مختلف النظم الإقتصادية أثير التساؤل حول مدى ونطاق الحاجات العامة التي يمكن أن تساهم الدولة في إشباعها، والقيود التي يمكن أن تواجه النشاط المالي للدولة،[4] ومن بين محددات الإنفاق الحكومي نذكر ما يلي:

الفرع الأول: دور الدولة

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات الحكومية، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات التي ازدادت وتطورت مع تطور مهام الدولة.

---

[1] العلي عادل، 2011، ص 44.

[2] الخطيب خالد شحادة وشامية احمد زهير، 2007، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، ص 64.

[3] العلي عادل، 2011، ص ص 45-46.

[4] البنا محمد، 2009، ص 273.

الفرع الثاني: المقدرة المالية الوطنية

من بين محددات حجم الإنفاق الحكومي قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ويقصد بها مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات الحكومية دون التأثير سلبا على المستوى المعيشي للأفراد أو قدرتهم الإنتاجية، ومن بين المراحل التي تمثل مصدرا رئيسيا لتمويل النفقات الحكومية الضرائب رغم وجود حدود لفرضها،[1] وتنقسم المقدرة التمويلية للإقتصاد إلى قسمين هما:[2]

1. القدرة التكليفية

وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل النفقات الحكومية عن طريق الضرائب، ويتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الإقتطاعات الضريبية.

2. القدرة الإقراضية

وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام للإستجابة لمتطلبات الدولة الإنمائية، وتتوقف هذه المقدرة على حجم الإدخار الفردي ومدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات.

الفرع الثالث: مستوى النشاط الإقتصادي

تؤثر النفقات الحكومية على المستوى الإقتصادي، وتأخذ بعين الإعتبار رسم السياسة الإقتصادية في حالات الركود والإنعاش الإقتصادي، فمن الناحية الإقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات الحكومية متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الإقتصادي فترتفع النفقات في فترة الركود من خلال زيادة الإعلانات الإجتماعية والإقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الإقتصادي وتنخفض في فترات الإنعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.[3]

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي

يؤثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الإقتصادية كتوزيع الدخل القومي، الإستهلاك، الإنتاج وغيرها، فقد أدى التطور الإقتصادي والإجتماعي في الدول إلى توسع الإنفاق الحكومي بصفة مستمرة وتنوعه بغرض التأثير على الجوانب الإقتصادية أو المالية، ويمكن إيجاز الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة

تتمثل الآثار الإقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي فيما يلي:

[1] مقراني حميد، 2015، ص 14.

[2] عبد المجيد قدي، 2005، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، ص 185.

[3] مقراني حميد، 2015، ص 15.

1. أثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي

يقصد بالناتج القومي مجموعة السلع والخدمات المنتجة في دولة ما في فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة،[1] وقيام الدولة بالإنفاق للقيام بمهامها الأساسية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء يهدف إلى تحقيق الإستقرار، وتهيئة الظروف لزيادة الإنتاج، أما إذا أنفقت الدولة على المرافق العامة الإضافية كالتعليم والصحة فإن ذلك سوف يؤدي إلى التأثير في الإنتاج، و ذلك لعدة أسباب منها:[2]

- التأثير في رغبة الأفراد في العمل وفي الإدخار، فالإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى إضعاف تلك الرغبة، لأن منح الأفراد معاشات أو إعانات مبالغ فيها قد يؤدي إلى عدم رغبة الأفراد بالعمل والإدخار.
- نقل عناصر الإنتاج من فرع إلى آخر، فالدولة تستطيع توجيه الإنتاج حسب رغبتها، فإذا أرادت زيادة إنتاج سلعة معينة عملت على إعطاء مساعدات لزيادة إنتاجها، أما إذا رغبت في التقليل من إنتاجها فإنها تستطيع فرض ضرائب ورسوم على إنتاجها، وتكون النتيجة إنتقال عناصر الإنتاج من فرع إلى آخر.

2. أثر الإنفاق الحكومي على الإستهلاك

تؤثر النفقات الحكومية على الإستهلاك بصورة مباشرة سواء فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد، وتتمثل هذه النفقات فيما يلي:

أ. نفقات الإستهلاك الحكومي أو العمومي

يقصد بها كل ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية، شراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج وغيرها، ويعد هذا النوع من النفقات نوعا من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة، فعوض قيام الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد مداخيل كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات فإنها تقوم بمنحها إليهم، وبذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر على حجم الإستهلاك.

ب. نفقات الإستهلاك الخاصة بمداخيل الأفراد

من أهم البنود الواردة في النفقات الحكومية هو ما يتعلق بالمداخيل بمختلف أشكالها من مرتبات، أجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها، وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه المداخيل ينفق لإشباع الحاجات الإستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات، وتعد هذه النفقات من النفقات المنتجة؛ لأنها تعتبر مقابلا لما يؤدي هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي.[3]

---

[1] يحياوي اعمر، 2005، ص 84.

[2] خصاونة جهاد سعيد، 2010، ص ص 60-61.

[3] محرزي محمد عباس، 2008، ص 104.

3. أثر الإنفاق الحكومي على مستوى الأسعار

تتحدد آثار النفقات الحكومية على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول أغلبية السكان، وقد تقدم إعانات للمنتجين لتخفيض تكلفة الإنتاج، أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار، ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين، وحماية المنتوجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها.[1]

4. أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعال ومستوى التشغيل

تشكل النفقات الحكومية جزءا هاما من الطلب الفعلي، وتزداد أهمية هذا الجزء مع ازدياد تدخل الدولة وقيامها بدور الدولة المنتجة، وعليه فإن النفقات الحكومية تقوم بدور هام في تحديد مستوى التشغيل الكلي عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي، وهو ما يعني أن أثر النفقات الحكومية في الإنتاج القومي يتوقف على أمرين هما:

أ. أثر النفقات الحكومية على الطلب الفعلي

أثر الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي وعلى حجم النفقات ونوعها، فإذا كانت النفقات الحكومية تحويلية أو حقيقية، فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات، فتؤدي إلى رفع الطلب الفعلي، وإلى زيادة الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن أثرها في الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، وعلى مدى ما يتسرب منها من دورة الدخل، فإذا استخدمت النفقات التحويلية في شراء سلع وخدمات من داخل الإقتصاد الوطني فإنها تؤثر في الطلب الفعلي، أما إذا استخدمت في دفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية، تسديد ثمن الواردات ودفع إعانات، أو تم إكتنازها فهي تشكل تسربا من دورة الدخل في هذه الحالة، ولا تؤدي إلى رفع الطلب الفعلي.[2]

ب. أثر الطلب الفعلي على حجم الإنتاج و التشغيل

تؤثر النفقات الحكومية على الطلب الفعلي الذي يؤثر بدوره على حجم الإنتاج والتشغيل، ويتوقف هذا الأثر على كيفية انقسام الزيادة في الطلب الفعلي بين الزيادة في مستوى التشغيل وارتفاع الأسعار، وهذا ما يؤثر على مرونة مستوى التشغيل، بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج و يقل في الأسعار مع ارتفاع درجة هذه المرونة، ففي الدول المتقدمة التي تعاني من بطالة واسعة وتمتلك جهازا إنتاجيا مرنا يؤدي ارتفاع النفقات الحكومية إلى زيادة الطلب الفعلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج طالما أن الإقتصاد القومي لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل فإن أثر الزيادة في الطلب الفعلي الناتج عن زيادة النفقات الحكومية سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما في الدول

[1] يحياوي اعمر، 2005، ص 86.

[2] شامية أحمد زهير والخطيب خالد، 1997، ص 101.

النامية فإن أثر زيادة الطلب الفعلي يتجه إلى المستوى العام للأسعار، ذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج، ويكون تأثيرها في الإنتاج تأثيرا محدودا.[1]

5. أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل

للإنفاق الحكومي أثر كبير على توزيع المداخيل، ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب، وفي هذا الإطار إذا كانت أيدولوجية الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبيعية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض ضرائب يقع عبؤها الأكبر على عاتق الطبقات ذات المداخيل المرتفعة كالضرائب التصاعدية، الضرائب على الشركات، والضرائب على الأرباح التجارية، فالدولة بفرضها هذه الضرائب على الطبقات ذات الدخل المرتفع تحاول التخفيض من الضرائب المفروضة على الطبقات ذات الدخل المحدود بأن تقدم إعفاءات لمستوى معين من المداخيل، وأن تقلل الضرائب على السلع الإستهلاكية وخاصة الضرورية منها التي يستهلكها الغالبية العظمى من المواطنين، وفي نفس الوقت تفرض ضرائب مرتفعة على الكماليات التي يقتنيها ذوو المداخيل المرتفعة، وبعد ذلك تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود عن طريق المساعدات، والتوسع في الخدمات المجانية وغيرها، ولهذا تعمل على تقليل الفوارق الطبقية.[2]

6. أثر الإنفاق الحكومي على الإدخار الوطني

يؤدي ثبات الدخل وزيادة الإستهلاك إلى إنخفاض الإدخار القومي، ويؤثر على الإستثمار والإنتاج سلبا، وتظهر نفس النتائج عندما يزيد الإستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات فإن الأثر سيكون سالبا على الإدخار القومي، أما إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أقل من الإيرادات يكون الأثر موجبا على الإدخار القومي.

الفرع الثاني: الآثار الإقتصادية غير المباشرة

لا تقتصر آثار النفقات الحكومية على الآثار الإقتصادية المباشرة فقط وإنما تشمل أيضا الآثار الإقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، حيث تحدث النفقات الحكومية آثارا غير مباشرة في الإستهلاك القومي من خلال الإستهلاك المولد؛ أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات الحكومية إلى آثار غير مباشرة في الإنتاج القومي من خلال الإستثمار المولد، أو ما يعرف بأثر المعجل أو السارع.

1. الأثر المضاعف

يقصد بالمضاعف في التحليل الإقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولد عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الإستهلاك، ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه

[1] الخطيب خالد وشامية أحمد زهير، 2007، ص 96.

[2] طاقة محمد والعزاوي هدى، 2010، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية، ص ص 71-72.

عندما تزيد النفقات الحكومية فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات، أرباح وفوائد وأسعار للمواد الأولية، فالأفراد يخصصون جزء من هذه المداخيل لإنفاقه على المواد الإستهلاكية المختلفة، ويقومون بإدخال الباقي وفقا للميل الحدي للإستهلاك والإدخار، والمداخيل التي تنفق على الإستهلاك تؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الإستهلاك والإدخار، والدخل الذي يوجه إلى الإدخار ينفق جزء منه في الإستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع المداخيل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الإستهلاك، والإنتاج مع الإشارة إلى أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، لذلك سمي بالمضاعف.[1]

2. الأثر المعجل

لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات الحكومية في الإنتاج القومي على الزيادة المتتابعة في الإستهلاك، وإنما هناك آثار أخرى تحدثها النفقات الحكومية في الطلب على الإستثمار، وهي ما يطلق عليها الإستثمار المولد أو التابع؛ أي ذلك الإستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الإستهلاكية، وهو ما يعرف بأثر المعجل وتفصيل ذلك أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الإستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الإستثماري لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر.[2]

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

أدى تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي إلى تطور حجم الإنفاق الحكومي تطورا كبيرا، الأمر الذي جعل ظاهرة تزايد النفقات الحكومية مع زيادة الدخل القومي من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الكثير من الإقتصاديين، وأول من قام بدراسته وتحليل وتفسير هذه الظاهرة هو الإقتصادي الألماني فاجنرA.wagnor لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات الحكومية وتزايدها في بعض الدول الأوربية خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي وتوسع أدوار الدولة، وتم صياغة ذلك في قانون إقتصادي حمل إسمه، تضمن هذا الأخير أنه كلما حقق مجتمع معين معدل من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه إتساع نشاط الدولة المالي، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع،[3] وقام فاجبر بالتفرقة في هذا الإطار بين وظائف ثلاثة للدولة فقد نسب تزايد النفقات الحكومية عند قيام الدولة بوظيفتها التقليدية المتعلقة بالدفاع والأمن إلى إتجاه الدولة إلى التحكم بمركزية الإدارة من ناحية، وإلى التوسع في التصنيع وقمع الإضرابات الداخلية نتيجة تعقد الحياة الإقتصادية من ناحية أخرى، أما عند قيامها بوظيفتها

[1] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص ص 81-82.

[2] شامية أحمد زهير والخطيب خالد، 1997، ص 108.

[3] محرزي محمد عباس، 2008، ص ص 89-90.

الإنتاجية،فمع تزايد التقدم التقني وإمكانية العمل بنظام المؤسسات بدلا من الشركات المساهمة تتزايد النفقات الحكومية نتيجة تزايد الوظيفة الإنتاجية للدولة وتعددها، في حين عند قيامها بالوظيفة الثالثة والمرتبطة بالناحية الإجتماعية فقد أرجع فانجر تزايد النفقات الحكومية إلى القضاء على الإحتكارات الصغيرة التي تؤدي إلي عدم الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، وعدم استفادة كافة الشرائح الإجتماعية من نتائج النمو الإقتصادي،[1] وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في النفقات الحكومية لا تعني زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بشكل آلي، كما أنها لا تؤدي حتما إلى الرفع في التكاليف العامة على المواطنين، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية أو أسباب حقيقية،[2] وسنتطرق فيما يلي إلى جملة هذه الأسباب.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات الحكومية دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة،[3] ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

الفرع الأول: تدهور قيمة النقود

يقصد بتدهور قيمة النقود إنخفاض قوتها الشرائية، مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر إرتفاع أسعار السلع والخدمات، ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات الحكومية لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة في مبلغ النفقات الحكومية زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية في العصر الحديث.[4]

الفرع الثاني: إختلاف طرق إعداد الميزانية العامة

يتعلق هذا السبب بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات الحكومية إلى إختلاف طرق تقييد الحسابات المالية، فمن المبادئ المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة للأخذ بفكرة الميزانية التي تقوم فكرتها على أن كل النفقات الحكومية التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن الأخذ بمبدأ الميزانية الإجمالية في سنة معينة

[1] عتلم باهر محمد، 1998، المالية العامة، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الخامسة، ص 98.

[2] محرزي محمد عباس، 2008، ص 90.

[3] الخطيب خالد شحادة وشامية أحمد زهير، 2007، ص 78.

[4] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 65.

أدى إلى الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي، وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقات الحكومية.[1]

الفرع الثالث: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة بإحتلال دولة أخرى أو إسترداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات الحكومية، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي، ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فإنها تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق تحت تأثير التوسع الحاصل في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الإنفاق الحكومي مجرد زيادة ظاهرية.[2]

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي

ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك الأسباب تؤدي إلى زيادة مبلغ النفقات الحكومية الناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، وعن إرتفاع عدد الأفراد الذين يستفيدون من النفقات الحكومية إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير، أي أن هذه الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات،[3] وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات الحكومية.

الفرع الأول: الأسباب الذهبية

ويقصد الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، فبعد الحرب العالمية الثانية سادت الفلسفة التدخلية، مما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الدول الرأسمالية على وجه التحديد في الحياة الإقتصادية وقيامها بالعديد من الأنشطة التي كانت تعد من قبيل النشاط الخاص، مما ترتب عليه في حجم النفقات الحكومية زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل القومي في ذات الوقت، ولم يكن الحال مختلفا في الدول الإشتراكية، حيث تنتشر الإيديولوجية الجماعية وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في النفقات الحكومية إلى درجة تطابقها مع الدخل القومي.[4]

---

[1] علام أحمد عبد السميع، 2012، ص 63.

[2] محرزي محمد عباس، 2008، ص 93.

[3] الخطيب خالد شحادة وشامية أحمد زهير، 2007، ص 81.

[4] سوزي عدلي ناشد، 2009، ص 67.

الفرع الثاني: الأسباب الإقتصادية

يمكن توضيح أهم الأسباب الإقتصادية لزيادة الإنفاق العام من خلال ما يلي:[1]

1. نمو الدخل القومي

تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة النفقات الحكومية، حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، والتي يتكون من مجموعها الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة، وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين الدخل القومي والنفقات الحكومية.

2. إنتشار المشروعات العامة

إن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية أخد بالتزايد في معظم الدول سواء عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع التي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها، أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح، أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة يتعذر على القطاع الخاص توفيرها، وعلى إثر ذلك تتزايد النفقات الحكومية.

3. دعم الدولة للمنتجين والمصدرين والمحليين

تقدم الدولة إعانات متعددة مالية وغير مالية تشجع من خلالها المنتجين على الإستمرار في إنتاج السلع الضرورية وعرضها في السوق بأسعار مناسبة، وكذلك تزيد من قدرة منتجات المصدرين الوطنيين على المنافسة في الأسواق العالمية.

4. حدوث الدورات الإقتصادية

تعمل الدولة على زيادة نفقاتها الحكومية في فترتي الكساد والإنعاش، ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل أكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها؛ والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الإستخدام ثم زيادة المداخيل الموزعة يترتب عليها زيادة أكثر من الطلب الفعال، مما يؤدي إلى إمتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية، وإلى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة معدلات النمو الإقتصادي، أما فترة الإزدهار فإن قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها، يرافقه تطبيق سياسات مالية ونقدية كزيادة الضرائب والتوسع في القروض العامة للحد من إرتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الإنفاق الحكومي.

[1] خفاجة أمل حمدان، 2013، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي - دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني 1996-2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ص 30.

الفرع الثالث: الأسباب السياسية

لقد أدى شيوع المبادئ والنظم الديمقراطية، وتوسع مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية إلى إرتفاع حجم النفقات الحكومية، حيث إزداد إهتمام الدولة بالطبقات المحدودة الدخل، وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لها، فضلا عن التعددية الحزبية حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبية من الدول التي تدفع الحزب الحاكم إلى تكثيف المشروعات الإجتماعية إرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في التوظيف الذي يصاحبه تزايد في النفقات الحكومية، كما أن إعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء كان له أثره في زيادة الإنفاق الحكومي لتحمل التعويضات التي قد تطالب بها الدولة، ومن ناحية أخرى فإن إتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة، وتطورت أهميته في العصر الحديث، بالإضافة إلى أن تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الإقليمية المتعددة التي تنضم إليها الدول، وانعدام القيم الأخلاقية عند بعض المسؤولين والعاملين قد أدى إلى زيادة نفقات الدولة.[1]

الفرع الرابع: الأسباب الإجتماعية

ترتبط العوامل الإجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الإجتماعي، وتعد الحياة الإقتصادية والإجتماعية كصيغة ملازمة للتطور الإقتصادي وما يرافق ذلك من إتساع في حجم وعدد المدن، وتزايد عدد سكانها ومتطلباتهم، مما يدفع الحكومة إلى زيادة فعاليتها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من خلال زيادة إنفاقها.[2]

الفرع الخامس: الأسباب الإدارية

وترتبط الأسباب الإدارية بعوامل ذات علاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:[3]

1. توسع الجهاز الإداري للحكومة

نتيجة لتطور الدولة والتوسع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كنتيجة طبيعية للتطور الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للدول زاد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة، بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة، وبالتالي إزدياد النفقات الحكومية، بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية الحكومية بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، ويمكن تفسير هذه الظاهرة

---

[1] عدة أسماء، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر، ص55.

[2] الخطيب خالد شحادة و شامية أحمد زهير، 1997، ص 90.

[3] أحمد عزام زكريا والوادي محمود حسين، 2007، ص ص 131- 132.

بأن المديرين في الوحدات الإدارية الحكومية يلجؤون إلى زيادة عدد الموظفين في دوائرهم دون أن يكون هناك حاجة ضرورية لهم، ويترتب على ذلك زيادة في حجم الإنفاق الحكومي.

2. استخدام الأساليب الإدارية الحديثة

يتطلب الإعتماد على الأساليب الإدارية الحديثة لتحسين الأداء زيادة في النفقات، بالإضافة إلى أن رفع كفاءة الأداء في الدوائر الرسمية يحتاج إلى رفع مستوى نوعية الموظفين، مما يستدعي دفع مرتبات أعلى من أجل إستقطابهم في الوظائف العامة بعقود خاصة، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي.

الفرع السادس: الأسباب المالية

أهم هذه الأسباب تتلخص فيما يلي:[1]

1. سهولة الإقتراض

إن سهولة الإقتراض في الوقت الحالي قد تدفع الدولة إلى اللجوء إلى القروض العامة الداخلية باستمرار لسداد أي عجز في موازنتها، والقيام بالمشاريع الخدمية والإستثمارية، وقد شجعها ذلك مرارا على التوسع في النفقات الحكومية مما ترتب عليه زيادة حجمها زيادة حقيقية.

2. وجود فائض في الإيرادات العامة

إن وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض ما، أو زيادة عما هو مخصص له من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع الحكومة بالتوسع في الإنفاق سواء أكان ذلك بإضافة خدمات جديدة أو تحسين الخدمات الموجودة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية زيادة حقيقية، والمشكلة تكمن في صعوبة تخفيض هذه النفقات الحكومية سياسيا،إذ يؤدي ذلك إلى مطالبة من سبق لهم الإنتفاع من هذه النفقات الحكومية بإبقائها، وهذا ما يؤكد قاعدة أن عبء الموازنة العامة مستقر لا يخفف.

الفرع السابع: الحروب

تعتبر الحروب من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية زيادة حقيقية، فالتسابق والتنافس على الحصول على أحدث المعدات الحربية يزيد من التكاليف الحربية، بالإضافة إلى ما يصرف على الجنود وإعانة عائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين، ودفع قيمة القروض التي تصرف لتمويل الحروب، وبعد انتهاء الحروب تنخفض النفقات الحكومية ولكن سرعان ما تأخذ في الزيادة تدريجيا، وذلك لاستبدال الأسلحة القديمة بالأسلحة الحديثة حتى تكون الدولة في حالة استعداد دائم لمواجهة ما قد يطرأ من مستجدات في المستقبل.[2]

[1] خصاونة جهاد سعيد، 2010، ص ص 42-43.

[2] محمد شاكر عصفور، ص ص296-297.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن أهمية الإنفاق الحكومي قد تزايدت في الآونة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية، نظرا لاعتماد الدولة عليه من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها،كما تبين من خلال محاور هذا الفصل أن التغيرات الحديثة في مفهوم الإنفاق الحكومي جعلته أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تستخدمها الدول للتأثير على مؤشرات الإقتصاد الكلي، ومؤشرا يستدل به على طبيعة السياسة الإقتصادية المتبعة، فضلا عن كونه أحد الدعائم الأساسية التي تستند إليها الحكومات في تحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي عن طريق تنفيذ برامج إقتصادية واجتماعية بغية بلوغ الهدف الأسمى وهو التنمية المستدامة، التي يتم التطرق في الفصل الموالي لإطارها المفاهيمي، وكذا دور الإنفاق الحكومي في تحقيقها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

تمهيد:

أدرك العالم خلال العقود الماضية أن النموذج التنموي المالي لم يعد مستداما بعدما ترتب عنه إستغلال عشوائي للموارد الطاقوية والثروات الطبيعية، وأزمات بيئية خطيرة، مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع وشامل للمفاهيم السابقة للتنمية، وقد حظي هذا النمط الجديد من التنمية باهتمام عدد كبير من الباحثين في المجال الإقتصادي والسياسي، وفي أوساط المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يسعى إلى تحقيق التوازن بين كل من النمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية من جهة، والإستغلال العقلاني والأمثل للموادر الطبيعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى تدعيم أسس الحكم الراشد والمشاركة السياسية، من أجل ضمان مصالح ومتطلبات الأجيال الحالية دون المراهنة أو تعريض مصالح الأجيال القادمة للخطر.

ونظرا لأهمية التنمية المستدامة كنموذج تنموي جديد سوف نتطرق له في هذا الفصل، من خلال دراسة المحاور التالية:

- المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها.
- المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.
- المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها

أدى الإهتمام بالتحديات البيئية إلى ظهور نموذج جديد للتنمية يدعى بالتنمية المستدامة، والذي يسعى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية مع حماية البيئة وتحقيق المزيد من العدالة الإجتماعية، الأمر الذي جعله يحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، وفيما يلي توضيح لتطور مفهوم هذا النمط التنموي الجديد وأهم النظريات التي تطرقت إليه.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة تعاريف نذكر منها:

- التنمية المستدامة هي عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثه عليه الجيل الحالي.[1]
- **تعريف جامعة أوي جون بالولايات المتحدة الأمريكية:** تشير التنمية المستدامة إلى استخدام وتنمية وحماية الموارد المختلفة بمعدلات وأساليب تمكن الناس من مواجهة وتحقيق احتياجاتهم الخاصة باستخدام تلك الموارد، وعليه فإن التنمية المستدامة تتطلب التحقيق الآني للمتطلبات البيئية، الإقتصادية والإجتماعية.[2]
- **تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية:** التنمية المستدامة هي تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وقد أصبح هذا التعريف من أكثر التعريفات إنتشارا واستخداما في الأوساط المختلفة.[3]
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية البيئية المنعقدة في ريوديجانيرو عام 1992:** التنمية المستدامة هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.[4]
- **تعريف منظمة الأغذية والزراعة FAO:** التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسساتية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.[5]

---

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2005، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، ص 205.

[2] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2005، ص 206.

[3] زرنوخ يسمينة، 2005، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،ص 127.

[4] Paol Baracchini, 2003, guide a la mise en place du management environnementale, 2em édition, presses polytechniques et universitaires romandes, France , P 03.

[5] جعفر حمزة، 2017، آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف -1-، الجزائر، ص 12.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الإستنتاج أن التنمية المستدامة هي الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الإقتصادي والإجتماعي ضمن حدود وإمكانيات العناصر النسبية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، بمعنى تحقيق التوازن بين النظام البيئي، الإقتصادي والإجتماعي.

المطلب الثاني: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية أهم تطور عرفه الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، ومن خلال هذا المطلب سنقوم باستعراض السياق التاريخي لتطور هذا المفهوم.

الفرع الأول: مؤتمر ستوكهولم بين 5 و16 جويلية 1972

برز مفهوم التنمية المستدامة أول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعد الخطوة الأولى نحو الإهتمام بالبيئة، وقد حضر هذا المؤتمر 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة، وتناول المؤتمر مسألة المستوطنات البشرية، الصحة، التنمية الكيميائية، تلوث المياه، الهواء والمواد المشعة، كما تناول المؤتمر مسألة الترابط بين البيئة والتنمية وفي هذا الإطار شدد ممثلو الدول النامية على حقيقة أنه بالنسبة إلى ثلثي سكان العالم فإن البيئة الإنسانية يغلب عليها الفقر وسوء التغذية، وأن التنمية بالنسبة للدول النامية لها أولوية، وإن لم يتم تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة فإنه من غير الممكن الحفاظ على البيئة.[1]

الفرع الثاني: برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP

وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة 1982 بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم، وتتمثل أهدافه الأساسية في تعزيز التعاون بين الدول في مجال البيئة، ومتابعة البرامج البيئية، ومراجعة الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة بشكل مستمر، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك،[2] وقد تم وضع هذا البرنامج بناءا على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت كلها الخطر المحدق بالعالم، وفي النهاية توصل المؤتمرون إلى إعلان مشترك أكدوا فيه أن التنمية والبيئة، مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد، ودعوا في قرار خاص إلى تشكيل لجنة دولية خاصة، تكون مهمتها إقتراح إستراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للإستمرار.[3]

الفرع الثالث: تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي (27 أفريل 1987)

في سنة 1987 أعدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان: المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها وقد هدف هذا التقرير إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة بيئيا، وتضمن هذا التقرير ولأول مرة تعريفا محددا للتنمية المستدامة، كما قامت ' قروهار لمبريتلاد ' وزيرة النرويج للبيئة بإصدار كتاب بعنوان

[1] ذبيحي عقيلة، 2009، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص13-14.

[2] صالح الشيخ محمد، 2002، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص 113.

[3] ذبيحي عقيلة، 2009، ص 14.

مستقبلنا المشترك، حيث اعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وأنها قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الأفراد والمؤسسات والحكومات في الحاضر، وقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة لا تحقق حاليا شرط الإستدامة، وإن كانت هذه الأنماط تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه، كما دعى هذا الكتاب وبشكل خاص الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي بجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية، وبالفعل عقد هذا المؤتمر بعد خمس سنوات من ذلك في مدينة ريوديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، وعرف باسم قمة الأرض تدليلا على أهميته على المستوى العالمي.[1]

الفرع الرابع: قمتي الأرض بريوديجانيرو 1992 وجوهانسبورغ 2002

تعتبر هاتين القمتين من أكبر المكتسبات لكافة البشر بصفة عامة، حيث عقدت القمة الأولى بالبرازيل سنة 1992، والثانية بدولة جنوب إفريقيا سنة 2002.

1. قمة الأرض بريوديجانيرو 1992

ركزت قمة ريوديجانيرو على القضية البيئية وقد حضرها حشد كبير من قادة العالم تمثل في 150 رئيس دولة وملك، وعقدت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة والإنسان،[2] ويهدف هذا المؤتمر إلى وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ليتم بذلك نقل الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الإقتصادية، السياسية والإجتماعية المسؤولة عن الأزمات البيئية، استمرار التلوث والإستنزاف المتزايد الذي تتعرض له الموارد البيئية.

ويمكن إيجاز النتائج الفورية المترتبة على القمة في مجموعة الإتفاقيات نذكر منها:[3]

- إتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
- وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
- إعلان ريوديجانيرو حول البيئة والتنمية، والذي تضمن مجموعة من المبادئ التي تحدد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال.
- أجندة القرن 21، وهي خطة عمل تسمح بتطبيق مبادئ ميثاق الأرض، كما تمثل أكبر محاولة جدية في التاريخ للتوفيق بين التوجهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي.

[1] ذبيحي عقيلة، 2009، ص15.

[2] طاحون زكرياء محمد عبد الوهاب، 2005، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر، ص51.

[3] HerribeyJean-Maric, 1998, le développement soutenable, Economica, France, P8.

2. قمة الأرض بجوهانسبورغ

تعتبر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة التي عقدت في سبتمبر 2002 بمثابة أكبر مؤتمر في التاريخ، حيث شارك فيه أكثر من مائة ملك ورئيس دولة و حكومة إضافة إلى ممثلي 174 بلدا، و بلغ عدد المسجلين لحضورها 65 ألف شخص من بينهم عشرة آلاف مسؤول حكومي و6 آلاف صحفي، وحضر القمة غير الحكومية الموازية نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف الإتحادات والمصالح من الشركات النفطية، وحتى جمعيات حماية الطيور، وعقدت قمة جوهانسبرغ بعد مرور 10 سنوات من انعقاد قمة ريوديجانيرو للبيئة والتنمية، واختلفت عنها في حجم إنجازها التاريخي، ففي قمة ريوديجانيرو وضعت لأول مرة في تاريخ البشرية إتفاقات لحماية المناخ العالمي، والحفاظ على التنوع البيئي ومكافحة التصحر، في حين تم في جوهانسبرغ وضع معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم، وتم تحديد خطط لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب والإغتسال إلى النصف، لكن هذه القمة أخفقت في الإتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، ولم تتقدم خطوة واحدة نحو إنجاز التعهد الدولي برصد الدول الغنية بجزء من إجمالي إنتاجها القومي للتنمية العالمية.[1]

المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة

ظهرت مجموعة من النظريات مند عقود ساهمت في إحداث وإبراز التغير داخل دائرة التنمية على الصعيد الإقتصادي، البيئي والإجتماعي، ومن أبرز هذه النظريات نذكر مايلي:

الفرع الأول: النظريات الداعية للأولوية البيئية

من بين النظريات الداعية للأولوية البيئية ما يلي :

1. نظرية GAYA

بالنسبة للباحث البريطاني جيمس لوفلوك مؤسس هذه النظرية التي يعني إسمها إله الأرض عند الإغريق تعد الأرض جسما ضخما ينفعل وكأنه كائن حي، فحسب هذه النظرية فإن الطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي لا يعد إلا جزءا منها، ومنه فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها، وليس لتلبية حاجات الأجيال الحالية واللاحقة، كما ترى هذه النظرية أن المعايير الأيكولوجية هي وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع دون الأخد بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.[2]

2. نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية (DeepEcology)

تفترض هذه النظرية كسابقتها أولوية الطبيعة على الإنسان، وقامت بعض الحركات الأنجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.[3]

---

[1] طاحون زكرياء محمد عبد الوهاب، 2005، ص54.

[2] Beat Burgenmrier, 2005, Economic developpement durable, de bocch , 2éme édition, Belgique, P 195.

[3] Beat Burgenmrier, 2005, P 196.

3. النظرية المتشائمة

في عام 1798 نشر الباحث السكاني والإقتصادي السياسي توماس مالتوس مقالته المشهورة حول مبادئه عن السكان، وكان يرى أن الجنس البشري إذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل ستواجهه مشاكل حدود الموارد الطبيعية، الأمر الذي تترتب عنه بؤس، مجاعات وثبات معدلات الأجور، وتوصل مالتوس إلى أن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة قصيرة الأجل في مردودية الموارد الطبيعية المحدودة.[1]

4. النظرية المتفائلة

من الإقتصاديين الكلاسيك من هم أقل تشاؤما على غرار الفيلسوف والإقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل الذي اعتقد أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة رغم أنها يمكن أن تمثل قيدا على زيادة الإنتاج في المستقبل فإن تلك الحدود لم يتوصل إليها بعد، ولن تصل إليها أي دولة في العالم خلال الإطار الزمني لأي صناعة من الصناعات القائمة.[2]

5. الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920)

لقد كانت الحركة المحافظة التي قادها الأمريكي تيودور روزفلت ومن حوله من السياسيين تمثل نجاحا للفكر السياسي الإديولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1890 و1920، حيث أنه وفقا لمذاهب هذه الحركة فإن النمو الإقتصادي يحاط بمجموعة من القيود الطبيعية التي لا يمكن تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وإن الإسراع في استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يعتبر تهديدا كبيرا لحقوق الأجيال القادمة.[3]

6. نظرية النضوج

كان أ. هانسن A-Hansen هو المدافع الرئيسي عنها، وبقيت سائدة فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد كان من حسن حظ الإنسانية أنه تمت العديد من الإكتشافات في القرن السابع عشر، والتي ساهمت في التقدم الإقتصادي (البخار، الكهرباء وغيرها) وتطور الآلة وتوسع استخدامها وتزايد عدد السكان في الوقت ذاته، ومع استنزاف هذين المنبعين للتقدم يجب على الإنسانية أن تدخل في فترة ركود نسبي، وعندما يصبح إقتصاد ما غير قادر على تمثيل حصته من الإبداع بالوتيرة ذاتها فإنه سيصل لا محالة إلى حالة النضج.[4]

7. نظرية الحالة الثابثة المستقرة

في ستينيات القرن العشرين برز مصطلح الحد المطلق من جديد، ولكن بزعامة الديمقراطيين

---

[1] شعباني إسماعيل، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ص ص 64-65.

[2] شنبي صورية، 2017، إستخدام إستراتيجية النقل الذكي كأداة لدعم أدوات النقل المستدام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 35.

[3] أحمد حسن فاطمة، 2006، الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، ص 7.

[4] شنبي صورية، 2017، ص 35.

والطاقويين هذه المرة، حيث قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الإقتصادي البطيء هو السبيل الوحيد لتثبيت واستقرار النشاطات البشرية بصفة مستدامة.[1]

8. نظرية حدود النمو لنادي روما

في عام 1972 أصدر نادي روما تقريرا بعنوان حدود النمو، حيث قدم هذا التقرير نموذجا جديدا بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي السكان، الغذاء، التصنيع، المواد الناضبة والتلوث.

الفرع الثاني: النظريات الداعية إلى الأولوية الإقتصادية

يمكن إيجاز أهم النظريات الداعية إلى الأولوية الإقتصادية فيما يلي:

1. نظرية تعديل السوق

ترى النظرية الإقتصادية الليبيرالية أن كل الظواهر التي لا يمكن التعبير عنها بشكل نقدي في السوق تكون مهملة في النظام الإقتصادي، لكن هناك بعض العوامل الخارجية يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر على أداء المتعاملين الإقتصاديين، ومنه بات لزاما أخذ الموارد الطبيعية بعين الإعتبار في العملة الإقتصادية، وتناولها كمؤثرات فاعلة، وهو ما يتطلب بالتالي تعديل السوق.[2]

2. نظرية الموارد الناضبة

قام الإقتصادي هارولد هوتلينغ بنشر دراسته حول إقتصاديات الموارد الناضبة في عام 1931، وحدد في هذه الدراسة نموذجا نظريا حول كيفية الإستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة، وتعظيم الإستفادة منها على المدى الطويل.[3]

3. نظرية القيمة الإقتصادية الكلية

تعتمد المناهج الموجهة لإعطاء قيمة للبيئة على تقدير الأضرار باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة، حيث تتم ملاحظة التغيرات الفيزيائية لوضعية المناطق الطبيعية، ثم التأثيرات والخسائر المترتبة عنها.

4. نظرية النمو الداخلي

خلال نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت نظريات النمو الإقتصادي بصفة عامة، وتحولت إلى ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، حيث أكدت الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية، ومن ثم رأت نظرية النمو الداخلي بضرورة إدخال دور التطور التكنولوجي في النمو الإقتصادي بصفة عامة، واعتمدت

[1] شنبي صورية، 2017، ص 36.

[2] Michel Bassand, 2000, Métropolisation crise écologique et développement durale , maison d'édition ppur, France, P 99.

[3] شنبي صورية، 2017، ص 37.

في ذلك على دور الحكومات في الإستثمار في مجال البحث والتطوير والتعليم، وإتجاه المؤسسات الإقتصادية لدعم الإبداعات والإختراعات التي تؤدي بدورها إلى دفع معدلات التطور التكنولوجي.[1]

الفرع الثالث: النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية

وتشمل هذه النظريات ما يلي:

1. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة

وضع هذه النظرية الإقتصادي السويدي جونز ميردال، وتقوم فكرتها على أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الإقتصادية والإجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز، والذي يمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن، والهامش الذي تمثله الأرياف.[2]

2. نظرية الإستقطاب العكسي

صاحب هذه النظرية الإقتصادي هوريكاردسون الذي يرى أن الآثار الإنتشارية تحصل من المركز باتجاه الهوامش بشكل آلي و دون الحاجة لتدخل الحكومة كما يرى الإقتصادي ميردال والعالم هيرشمان.

3. نظرية القلب والأطراف

وضع هذه النظرية فريدمان الذي يرى أن النظام الجغرافي في الدول النامية يتكون من نظامين فرعيين هما:

- **القلب Coré:** وهو المنطقة الحضرية الرئيسية وقطب أو مركز النمو.
- **الأطراف Periphery:** وهي المناطق الهامشية.

والعلاقة القائمة بين هذين النظامين الفرعيين هي علاقة تبعية.[3]

4. نظرية التحيز الحضري

وضع هذه النظرية ميكائيل لبتون الذي حاول من خلالها الإجابة على السؤال التالي: لماذا يبقى الفقراء فقراء؟، وقد حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف، من خلال عدد من العوامل الإجتماعية والسياسية بشكل رئيسي، مع عدم إهمال الجوانب الإقتصادية.

5. نظرية النظام العالمي

يرى أصحاب هذه النظرية أن الإزدهار النسبي الذي تنعم به القلة يقوم على بؤس الكثرة.[4]

---

[1] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص ص 9-10.

[2] شنبي صورية ،2017 ،ص 37 .

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 69.

[4] بيليس جون وسميت ستيف، 2004، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، الإمارات العربية المتحدة، ص ص266-267.

6. نظرية النمو الإقتصادي الأمثل

إن نظرية النمو الإقتصادي الأمثل في صيغتها كما قدمها فرانك رمزي وطورها آخرون من بعده هي نظرية شاملة لتصور المنهج النفعي، فهي ذات بعد نفعي في عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد.[1]

7. نظرية مراكز النمو لهيرشمان

ويطلق عليها بعض الباحثين إسم نظرية الإستقطاب حيث تتشابه هذه النظرية في تفاصيلها مع نظرية التنمية السببية المتراكمة لميردال باستثناء بعض الفوارق المتمثلة فيما يلي:[2]

- أطلق هيرشمان مفهوم الإستقطاب على هجرة الأيدي العاملة المنتقاة ورأس المال والبضائع من الأرياف إلى المدينة، أي من الهوامش إلى المراكز بدل مفهوم الآثار الخلفية السالبة عند ميردال، وكذلك إستبدال مفهوم الآثار الإنتشارية الموجبة الذي إستخدمه ميردال بمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن إنتشار الآثار الإقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهوامش.
- قال هيرشمان أن إنتقال التأثيرات من المركز إلى الهوامش يعمل على تطوير مراكز نمو جديدة في المنطقة الواقعة بينهما.
- يتفق هيرشمان مع ميردال بأن التدخل الحكومي ضروري للحد من الآثار الخلفية السالبة (الإستقطاب)، وضروري لحصول الآثار الإنتشارية من المركز إلى الهوامش.

المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص نوضحها في هذا المبحث، بالإضافة إلى التعرض إلى أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، لنختم هذا المبحث بعرض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة خصائص نذك منها:[3]

- التنمية المستدامة هي مدخل عالمي يهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديمغرافي العالمي والتنمية الإقتصادية، عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج والإستهلاك وفق منظور إقتصادي.
- عملية تسير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والإنتفاع بها حاليا ومستقبلا.

[1] أحمد حسن فاطمة، 2006، ص 22.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، ص 66.

[3] بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر وآخرون، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة جامعة سطيف-1- أيام 7-8 أفريل 2008.

- تنمية طويلة المدى، إذ تتخذ التنمية المستدامة البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية تهتم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة.
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي.
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى.
- استمرارية توليد دخل مرتفع يمكن إعادة استثماره، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التسمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها لشدة تداخل أبعادها.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

إن تحقيق النمو الاقتصادي بالكم والكيف المطلوبين واستدامته يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحفاظ على الموارد واستغلالها بشكل عقلانى، وهذه العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد بشكل خاص والبيئة بشكل عام هي التي حددت على أساسها المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، والتي تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إستراتيجيتها، وتتمثل هذه المبادئ في:

الفرع الأول: مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن النظم الفرعية (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، لذلك يعتمد في إطارها إعداد الخطط وتنفيذها على أسلوب متكامل متمثل في أسلوب النظم، من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي من نظام كلي يتأثر بأي تغيير يطرأ على أحد أنظمته الفرعية مهما كان حجمها.[1]

الفرع الثاني: مبدأ الإحتياط

عرف القانون الدولى للبيئة منذ السبعينيات تطورا ملحوظا لمسايرة الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانون يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة الكوارث أصبح قانونا موجها نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة، وفي هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة والذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يصعب تأكيد وقوعه أو تحديد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع.[2]

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، ص 30.

[2] حسونة عبد الغني، 2012، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر، ص 24.

الفرع الثالث: مبدأ المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الجماعية، من خلال الحوار خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني، أي اعتماد أسلوب التنمية من الأسفل إلى الأعلى، والذي يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفر شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية وغيرها من المساهمة والمشاركة في إعداد ، تنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة.[1]

الفرع الرابع: مبدأ الإقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

ويتضمن ضرورة العمل على تنفيذ السياسات الأكثر تنظيما وفعالية.[2]

الفرع الخامس: مبدأ الإدماج

ويتضمن أخذ الإعتبارات البيئية كجزء من المعطيات التي يتم بناءا عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، وذلك من خلال تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، الأمر الذي يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، ويجعل من البيئة عنصرا فعالا ضمن السياسات الاقتصادية المالية، الاجتماعية، التجارية و البيئية.[3]

الفرع السادس: مبدأ العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية.[4]

الفرع السابع: مبدأ التضامن

ويكون بين الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وطنيا، دوليا ومؤسساتيا، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، ويعد هذا المبدأ أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات الطبيعية.[5]

الفرع الثامن: مبدأ الملوث الدافع

يعد مبدأ الدافع من بين أهم المبادئ التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، ص 33.

[2] خبابة عبد الله، 2008، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيد من مؤتمر ريوديجانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة في الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، الجزائر، أيام 7-8 أفريل، ص 72.

[3] غنايم محمد، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، دراسة على الأنترنت على الرابط: www.ao.academy.org، تاريخ الإطلاع: 05-01-2019.

[4] خبابة عبد الله، 2008، ص 72.

[5] Vedura, Principes Du Développement durable, publié dans Encyclopédie développement durable, portail du développement durable : http://www.vedura frencyclopedie. (Consulté le 05-01-2019)

يدفع المؤسسات المتسببة في التلوث للتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها.[1]

الفرع التاسع: مبدأ توظيف الشراكة

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في التصدي لبعض القضايا البيئية.[2]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

– تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومضمون وديمقراطي.

– احترام البيئة الطبيعة، حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، فهي تنمية تستوعب العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها، من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج مشاريع التنمية المستدامة.

– تحقيق إستغلال وإستخدام عقلاني للمواد، حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون إستنزافها أو تدميرها وتعمل على إستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية إستخدام الجديد والمتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تتاح إمكانية السيطرة على هذه الآثار والمخاطر بإيجاد حلول مناسبة لها.

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، بالإعتماد على طريقة تلائم إمكانياته، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

---

[1] عنصل كمال، 2007، مبدأ الحيطة في إنجاز الإستثمارات وموقف المشرع الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر، ص 153.

[2] خبابة عبد الله، 2008، ص 72.

[3] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، 2007، ص ص 29–30.

المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي تنمية مترابطة ومتكاملة الأبعاد في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما تتميز بوجود مؤشرات تسمح بقياس وتقييم التقدم الحاصل في تحقيقها، بالإضافة إلى المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أبعاد متعددة تتداخل وتتكامل فيما بينها، ومن شأن التركيز على معالجاتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأبعاد في الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والبعد المؤسساتي.

الفرع الأول: الأبعاد الإقتصادية

يعني البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة إختيار وتمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الإقتصادي تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الإقتصادية مع الأخذ بالحسبان توازن البيئة على المدى البعيد بإعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية و الطبيعية، ويرمي البعد الإقتصادي إلى تحقيق مايلي:[1]

1. التوزيع العادل والإستغلال الأمثل للموارد

يشير الواقع إلى أن حصة الإستهلاك الفردي من الطبيعة في البلدان المتقدمة تمثل أضعاف ما يتحصل عليه الفرد في الدول النامية، الأمر الذي يستدعي إنتقال الدول من وضع يقوم على إستنزاف الموارد وهدرها دون مراعاة حقوق الشعوب الأخرى إلى وضع يقوم على المحافظة على هذه الموارد وصيانتها، وتجسيد الفرص المتكافئة والعدالة لجميع السكان، وهذا بدوره يعني أن التنمية المستدامة تسعى إلى تغيير مضمون النمو ليكون أقل استنزافا وهدرا للموارد، وأكثر عدلا في توزيع آثاره.

2. التوزيع العادل للمداخيل

إن نمو الإنتاج ليس هدفا بقدر ما هو وسيلة لتحقيق هدف توزيعه بعدالة، إذ لا قيمة إيجابية للإنتاج إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس والرفع من مستويات حياتهم المعيشية، وتبعا لتقرير اللجنة العالمية للبيئة فإن النمو السريع المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوء بكثير من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل له.

3. تعديل أنماط الإستهلاك لتصبح أكثر إستدامة

تبقى سلوكيات الإستهلاك المفرط للموارد من قبل مجتمعات العالم الصناعي أحد أهم مسببات التدهور البيئي في الدول النامية، فمن أجل المحافظة على رفاهية الحياة في المجتمعات الصناعية قامت هذه الدول

[1] جعفر حمزة، 2018، ص 16.

بإستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة في دول العالم الثالث بشكل مستمر، من خلال الإستعمار العسكري والسياسي المباشر، والسيطرة الإقتصادية والتجارية المتمثلة حاليا في الشركات المتعددة الجنسيات، وحسب دراسات قامت بها مؤسسات متخصصة بالتنمية المستدامة فإن العالم بحاجة إلى حوالي أربعة كواكب مثل كوكب الأرض لتوفير الموارد التي تكفي لجعل كل سكان العالم يعيشون ضمن الرفاهية التي يعيشها سكان العالم الصناعي، وهذا يعني ضرورة تغيير السلوكيات الإستهلاكية المفرطة في الدول الصناعية للمساهمة في رفع مستويات المعيشة والحياة في الدول النامية.

4. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

تقع مسؤولية قيادة التنمية المستدامة على عاتق البلدان الصناعية، وذلك راجع لإستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي بدرجة كبيرة، إضافة إلى أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف لتعزيز التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة تتطلب تغييرا في مضمون النمو بما يجعله أقل كثافة في إستخدام الموارد والطاقة، ويجعل آثاره أكثر إنصافا، وهذه التغييرات المطلوبة في جميع البلدان كجزء من جملة إجراءات لإدارة مخزن رأس المال البيئي، ولتحسين توزيع الدخل، والتقليل من درجة التعرض للأزمات الإقتصادية.[1]

الفرع الثاني: الأبعاد الإجتماعية

البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد، وقد تبنى مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 فكرتين جديدتين في مجال التنمية، أول هاتين الفكرتين الإستجابة لمطالب وحاجات الفقراء في العالم دون الإضرار بالبيئة، أما الثانية فتؤكد على وجود حدود لقدرة البيئة على تزويد البشر بالمواد اللازمة لإستمرار النمو الإقتصادي، وبغية معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سليمة للجميع، يجب تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها، وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها، حيث تشكل زيادة الإلتزام بالإستثمار في التعليم والعناية الصحية والسكن مكونا رئيسيا في أي إستراتيجية للتنمية المستدامة، وبذلك فالبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة يرمي إلى:[2]

1. ضبط وتثبيت النمو الديموغرافي

تهتم التنمية المستدامة بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت النمو الديموغرافي الذي أصبح يتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة استيعابها، وهو أمر بدأ يكتسب أهمية بالغة، لأن النمو

[1] جعفر حمزة، 2018، ص17.

[2] محمد سمير مصطفى، 2006، التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، لبنان، ص 448.

السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة.[1]

2. الصحة و التعليم

إن تحسين الصحة يعتبر أساس رفاهية البشر وإنتاجهم، لذلك فإن السياسة الصحية القائمة على قاعدة واسعة أمر أساسي للتنمية، ولا يمكن النظر إليها بمجرد مفاهيم الطب العلاجي أو حتى بمفاهيم الإعتناء الأكبر بالصحة العامة، فالحاجة تدعو إلى أساليب متكاملة تعكس الأهداف الصحية الرئيسية كإنتاج الغذاء، تأمين المياه والمرافق الصحية، ومن شأن التعليم أن ينمي الفكر الذي يدعو إلى التنوع البيولوجي وحماية أفضل له.[2]

3. الإستخدام الكامل للموارد البشرية

تنطوي التنمية المستدامة على إستخدام الموارد البشرية إستخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية، ومن المهم أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وكذلك تحسين الرفاهية الإجتماعية وحماية التنوع الثقافي، والإستثمار في رأس المال البشري.[3]

4. أهمية توزيع السكان

يكتسب توزيع السكان أهمية بالغة بالنظر إلى كون الإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن الكبيرة منها لها عواقب بيئية ضخمة، فهي تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة ذات الإنعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعنى بالتقليل من نسبة هذه المدن من جهة، والنهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وإعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار السلبية من جهة أخرى.[4]

5. حرية الإختيار والديمقراطية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة مشاركة أفراد المجتمع في إختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تمثلهم، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في إتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة، لأن جهود التنمية التي لا يشارك فيها الأفراد كثيرا ما يكون مآلها الإخفاق.[5]

---

[1] بظاظو إبراهيم، 2010، السياحة البيئية و أسس إستدامتها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 121.

[2] جعفر حمزة، 2018، ص 19.

[3] بظاظو إبراهيم، 2010، ص 122.

[4] بوعشير مريم، 2011، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص 46.

[5] جعفر حمزة، 2018، ص 19.

6. أهمية دور المرأة

للمرأة دور كبير في التنمية وخاصة في المناطق الريفية، فلا بد من تعليمها وتوعيتها على طرق مستدامة في الزراعة وتربية الحيوانات، إضافة إلى أنها المدير الأول للموارد وترشيد الطاقة في المنزل.[1]

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية والتكنولوجية

يتداخل البعد البيئي مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وعلى رأسها البعد التكنولوجي الذي يعتبر وسيلة لحماية البيئة، صيانتها والتقليل من تلوثها عن طريق إستخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة، وتتمثل أهم الأبعاد البيئية فيما يلي:

1. الحفاظ على الموارد الطبيعية

إن المقصود بحماية الموارد الطبيعية ليس عدم إستغلالها، وإنما إستغلالها بطريقة تضمن ديمومتها وإستمرارها وعدم إستنزافها، بهدف ضمان حق إستغلالها للأجيال المستقبلية، ويركز البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام العقلاني لها على أساس مستدام، ولتجسيد ذلك لابد من الإهتمام بالعناصر التالية:[2]

– تحسين نظام إدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، عن طريق تنفيد برامج ووضع سبل حماية قانونية فعالة بدرجة أكبر.

– الإستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة كالنفط والغاز لضمان نصيب الأجيال القادمة منها.

– الحد من ظاهرة التلوث البيئي التي أصبحت تهدد الحياة البشرية.

– حماية المناخ من ظاهرة الإحتباس الحراري، من خلال وضع مختلف الأدوات والسياسات التي من شأنها التخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة.

2. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

إن آلية التنمية النظيفة التي وضعت في إطار بروتوكول كيوتو تركز على توفير إطار قانوني لفرص توزيع التكنولوجيا النظيفة، وتهيئة سوق لها مع زيادة الدعم الحكومي لأعمال البحث والتطوير الخاص بالتكنولوجيا المبتكرة والنظيفة، فالرقي بالتنمية المستدامة يتطلب جهدا منظما لتطوير ونشر تكنولوجيات جديدة تراعي البيئة ويسعى للوصول إلى:[3]

– تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة للحد من إنبعاثات الغازات الدفينة.

– تقليل النفايات إلى الحد الأدنى مع تبني نظم تكنولوجية جديدة تساهم في إعادة تدويرها.

– إزالة العقبات وتهيئة الحوافز اللازمة في مجال تشجيع المؤسسات على الحصول على تكنولوجيات نظيفة.

– التعاون على صعيد البحث والتطوير فيما يخص التكنولوجيا والتقنيات التي تعتمد على الطاقة المتجددة.

---

[1] جعفر حمزة، 2018، ص 19.

[2] باتر محمد علي وردم، 2003، العالم ليس لبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 205.

[3] جعفر حمزة، 2018، ص 20.

الفرع الرابع: البعد المؤسساتي

للبعد المؤسساتي للتنمية المستدامة أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الإقتصادية، الإجتماعية، التقنية والبيئية، فالبعد المؤسسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية وضمان السيادة والإستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[1]

والشكل الموالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة و مدى ترابطها:

الشكل رقم 01: أبعاد التنمية المستدامة

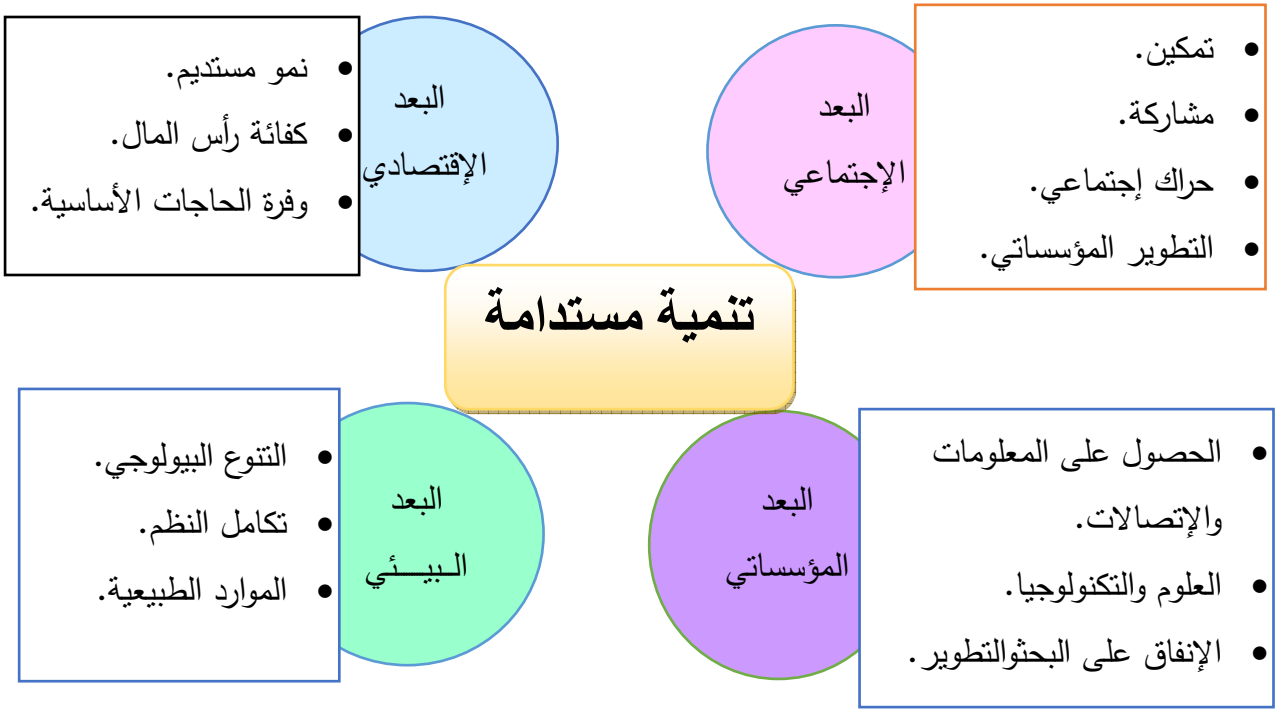

المصدر: عدنان داود محمد العذاري، 2016، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 39.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

حتى يتم إعداد مؤشرات قياس التنمية المستدامة لابد من توفر بعض الخصائص والمميزات في هذه الأخيرة والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:[2]

– أن تعكس شيئا أساسيا وجوهريا لصحة المجتمع الإقتصادية والإجتماعية أو البيئية الطويلة الأمد على مر الأجيال.

[1] شيلي إلهام، 2013، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية –دراسة ميدانية في المؤسسة الميناائية بسكيكدة–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف–1–، الجزائر، ص 72.

[2] دوجلاس موسشيت، 2000، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، ص ص 166–167.

– أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها؛ أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها.
– أن تكون قابلة للقياس والتنبؤ بها.
– عدم تحيز المؤشر.
– سهولة جمع البيانات واستخدامها.
– أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
– أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا.
– ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة، وأن تكون مقبولة إجتماعيا وعلميا.
– الحساسية للزمن؛ أي أن المؤشر يشير إلى إتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

وبهذا توفر مؤشرات التنمية المستدامة المعلومات الكمية والنوعية التي تساعد على تحديد أولويات التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وتعتبر كأساس لوضع السياسات وإعداد خطط تهدف إلى تحقيق أهداف تحسين حياة الفرد والوفاء بإحتياجات الأجيال اللاحقة.

وفيما يلي توضيح لأهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

الفرع الأول: المؤشرات الإقتصادية

وهي عبارة عن معطيات إحصائية كمية تصف الحالة الإقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة، وتتلخص هذه المؤشرات فيما يلي:[1]

1. الهيكل الإقتصادي الدولي لتعجيل التنمية المستدامة

تتمثل المؤشرات الخاصة بموضوع الهيكل الإقتصادي المرتبطة بالتنمية المستدامة فيما يلي:
– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان.
– حصة الإستثمار الثابث الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية.
– صادرات السلع والخدمات على واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإستيراد.

2. تغيير أنماط الإستهلاك

ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

[1] الطويل صائب، 2016، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 76-77.

3. الموارد والآليات المالية

ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: المؤشرات الإجتماعية

وتتضمن المؤشرات الإجتماعية ما يلي:[1]

1. **مكافحة الفقر**

ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، ويبين هذا المؤشر جميع أفراد القوة العاملة غير الموظفين أو العاملين المستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري:** بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد، وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة(الأمية)، توفر الوسائل الإقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الإنتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).
- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

2. الديناميكية الديمغرافية والإستدامة

ويقاس من خلال معدل النمو السكاني، وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكاني للسنة.

3. **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب**

ويقـاس من خـلال:

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

4. **حماية صحة الإنسان و تعزيزها**

ويقـاس من خـلال:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

[1] سالمي رشيد وعزي هاجر، 2018، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي حول إستراتجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 23 و24 أفريل، ص ص 8-9.

5. تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية، ويعتبر أكثر المؤشرات إستخداما لقياس درجة التوسع الحضري.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

تضم المؤشرات البيئية ما يلي:[1]

1. الغلاف الجوي

من بين القضايا التي تتبع ضمن هذا الإطار نجد التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء، وهي قضايا ذات صلة مباشرة بصحة الإنسان، بالإضافة إلى إستقرار وتوازن النظام البيئي، بالرغم من كون الإنسان هو المتضرر الرئيسي من التغيرات التي تطرأ على الغلاف الجوي إلا أنه هو المتسبب الرئيسي في مشاكله، من خلال إستخدامه لمصادر الطاقة الملوثة، وإنبعاثات الغازات الملوثة من نشاطاته المختلفة، ومن بين أهم مؤشرات الغلاف الجوي نجد التغير المناخي، ترقية طبقة الأوزون ونوعية الهواء.

2. الأراضي

من بين ما يميز مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة طرق استخدام الأراضي، والكيفية التي يتعامل بها مع الموارد الطبيعية للأرض، بالإضافة إلى كيفية معالجة التلوث الذي يصيبها، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- كثافة حصد الأخشاب.
- مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- إستخدام الأسمدة، ومبيدات الحشرات.
- الأراضي المتأثرة بالتصحر.
- مساحة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي.
- مساحة المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

3. البحار والمحيطات والمناطق السياحية

تشغل البحار والمحيطات 75% من مساحة الكرة الأرضية وبالنظر إلى مساحتها الهائلة فإن تسيير وإدارة هذه الأنظمة البحرية بطريقة مستدامة يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، وما يزيد من أهمية هذه المناطق هو تركز أكثر من ثلث سكان العالم في المناطق الساحلية، بحيث يشكل النظام البحري أهم وسائل كسب العيش والنشاطات الإقتصادية لهما وتتمثل أهم مؤشراتها في المناطق الساحلية حيث تقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية، ومصائد الأسماك وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية والرئيسية.

[1] باتر محمد علي وردم، 2003، ص ص 214-218.

4. المياه العذبة

الماء هو عصب الحياة، وهو عنصر حيوي وجوهري بالنسبة لعملية التنمية، ومن ثم كان لابد من العمل على حماية هذا المورد الهام من الإستنزاف والتلوث، وقد أصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه اليوم في مقدمة الأولويات البيئية والإقتصادية في العالم، وعادة ما يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين هما نوعية المياه وكميتها.

5. التنوع الحيوي

ترتبط التنمية بالبيئة، بحيث أصبح حماية التنوع الحيوي والإستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى شرطا أساسيا لإستدامة التنمية، ويقاس التنوع الحيوي بمؤشرين من خلال الأنظمة البيئية؛ والأنواع التي يتم قياسها بنسبة أنواع النباتات والحيوانات المهددة بالإنقراض.

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية

تتمثل أهم المؤشرات المؤسسية لقياس التنمية المستدامة فيما يلي:[1]

1. الإطار المؤسسي

من الشروط اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة توفر الملائمة على صعيدي القانون والسياسات بوصفها الأداوت القانونية والسياسية إطارا مؤسسيا لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيدها، ومن السمات الخاصة لهذه الصكوك إشتمالها على تكامل العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية، وتشير المؤشرات الأساسية التي يضمنها الإطار المؤسسي إلى مدى إستعداد الدولة وإلتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملة متكاملة للتنمية المستدامة، والمؤشران المختاران هما:

- الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيد الإتفاقيات العالمية المصادق عليها.

2. القدرة المؤسسية

ويقصد بها قدرة الدولة على تحقيق تقدم محرز فيما يتعلق بالتنمية المستدامة تحددها إلى حد كبير قدرة شعب هذه الدولة وقدرة مؤسساتها، ويمكن أن تقاس قدرة الدولة بإمكانياتها البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية من حيث الموارد، وتتمثل المؤشرات الخاصة بالقدرة المؤسسية والتي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، البنية الأساسية للإتصالات، العلم والتكنولوجيا، والتأهب للكواث الطبيعية والإستجابة لها فيما يلي:

- عدد أجهزة الراديو أو حاسبات الأنترنت لكل 1000 فرد.
- خطوط الهاتف الثابث وأجهزة الهاتف المتحرك لكل 1000 فرد.
- الإتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] سايح بوزيد، 2012-2013، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 107.

– الخسائر البشرية والإقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

الفرع الخامس: المؤشرات التكنولوجية

تعد الإمكانيات التكنولوجية المتاحة داخل الدولة الركيزة الأساسية التي يتم الإعتماد عليها لتحديث وتطوير الإقتصاد، ووضع السياسات والإستراتجيات التي يحتاج إليها لتحقيق التراكم في الإمكانيات التكنولوجية بما يسمح بتحقيق التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل لخدمة التنمية المستدامة، وعلى ضوء ذلك توجد عدة مؤشرات مساعدة في تحقيق ذلك نوجزها فيما يلي:[1]

– مؤشر تنافسية القطاع الصناعي.

– مؤشر الإنجاز التكنولوجي.

ويحتوي هذان المؤشران على عدة مؤشرات، بالإضافة إلى مؤشرات البحث والتطوير والتي يمكن الوصول إليها من خلال:

– عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل 100 نسمة.

– الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، والمؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير، وتتمثل المؤشرات التكنولوجية وطرق قياسها فيما يلي:[2]

1. مؤشر لتنافسية القطاع الصناعي

ويتضمن هذا المؤشر ما يلي:

أ. مؤشر القيمة الصناعية المضافة للفرد

يعبر عن حجم التصنيع الخاص بالدولة بالنسبة لحجم السكان بداخلها، مما يوفر تصورا مبدئيا حول الإمكانيات المتاحة داخل البلد.

ب. مؤشر حجم الصادرات المصنعة للفرد

يقيس مدى قدرة الدولة على إنتاج سلعا تنافسية يمكن تصديرها وذلك بالنسبة لحجم السكان بداخلها، ويعكس هذا المؤشر أيضا قدرة القطاع الصناعي على متابعة التغييرات التكنولوجية وتطويرها على صورة سلع مصنعة يتم تصديرها.

ج. مؤشر الكثافة الصناعية

يعكس مدى مساهمة الأنشطة الصناعية على الإنتاج المحلي الإجمالي، وكذلك حجم مساهمة الأنشطة التكنولوجية المعقدة في القيمة المضافة، وتحديد درجة تأثير القطاع الصناعي على الأداء الإقتصادي.

---

[1] أبو السعود محمد سيد، 2010، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي، مقال منشور في مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 5.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، مؤشرات التنمية المستدامة التكنولوجية التي طورتها الأمم المتحدة:
www.sustainableasures.com(consulté le 04-03-2019)

د. مؤشر جودة الصادرات

يعكس درجة مساهمة المنتجات المصنعة في الأنشطة التصديرية، ودرجة التعقيد التكنولوجي داخل تلك الصادرات.

2. **مؤشر الإنجاز التكنولوجي**

ويتضمن هذا المؤشر ما يلي:

أ. مؤشر القيام بالإبتكارات التكنولوجية

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين بهدف التعرف على المستوى السائد للإبتكار داخل الإقتصاد وهما:

– مؤشر متحصلات التصاريح وحقوق الملكية للفرد، وهو يعكس حجم الإبتكارات السابقة للدولة التي لا تزال لها قيمة سوقية على المستوى الدولي.

– مؤشر عدد براءات الإختراع الممنوحة للفرد، وهو يعكس المستوى الحالي من أنشطة الإبتكارات داخل الدولة.

ب. مؤشر إنتشار الإبتكارات الحالية

يقيس مدى إنتشار وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بأشكالها المتنوعة داخل دول العالم وينقسم هذا المؤشر بدوره إلى:

– عدد مستعملي الأنترنت يعكس مدى إنتشاره.

– نصيب الصادرات من السلع والمنتجات ذات التكنولوجيا من إجمالي الصادرات السلعية.

ج. مؤشر إنتشار الإبتكارات القديمة

ويتضمن مؤشرين فرعيين هما:

– حجم إنتشار الهواتف الأرضية والمحمولة.

– حجم إستهلاك الكهرباء للفرد.

د. مؤشر بناء مهارات رأس المال البشري

وينقسم إلى مؤشرين وهما:

– متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان في سن 15 عاما فأكثر داخل الدولة.

– إجمالي معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي.

المطلب الثالث: معوقات تحقيق التنمية المستدامة

تبذل العديد من الدول جهودا كبيرة، وتقوم بمحاولات جادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة، لكن رغم أهمية هذه الجهود والمحاولات تبقى دون المستوى المطلوب لعدة أسباب نذكر منها:[1]

– الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

– إنتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على الأقل من دولار واحد في اليوم، إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه صالحة للشرب، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10% من الأمراض في البلدان النامية.

– عدم الإستقرار في كثير من مناطق العالم، والناتج عن غياب السلام والأمن.

– إستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وإنتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية، وكذا تلوث المياه وتراكم النفايات وأثرها على الصحة العامة للمنطقة.

– تعرض مناطق من العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة إنخفاض معدلات الأمطار عن المعدل السنوي العام، وإرتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ومعدلات البخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

– محدودية الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها، بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للإستغلال.

– الديون الداخلية والخارجية المستحقة على الدول، فالديون لها تأثير كبير في عرقلة بعض البرامج والمشاريع التنموية .[2]

– عدم إشتراك المواطن في تجسيد برامج التنمية التي تخدم مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع.

[1] العايب عبد الرحمان، 2011، التحكم في أداء المؤسسات الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف–1–، الجزائر، ص 40.

[2] حجاب محمد منير، 2009، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ص 61.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن التنمية المستدامة عملية تستهدف تسخير كافة الإمكانيات والطاقات المؤهلة في جميع المجالات الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية لخدمة التنمية، والتي تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بمقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم، مع إيجاد توازن بين مختلف الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وكذا البيئية، وذلك من أجل بناء إقتصاد مستدام، وتحقيق تنمية متوازنة إقليميا وقطاعيا تنعكس إيجابا على الفرد.

في هذا السياق يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة الموارد المالية، البشرية، والمادية المتاحة، حيث تقوم الدول ومن بينها الجزائر من خلال سياستها الإنفاقية بتخصيص الموارد بهدف تحقيق أهداف سياستها الإقتصادية والإجتماعية، وهو ما يتم توضيحه في الفصل الموالي الذي يبين مدى مساهمة السياسة الإنفاقية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

سعت الجزائر على غرار بقية دول العالم إلى تحقيق التنمية المستدامة والوصول إلى أرقى مستويات التحضر والرفاهية، الأمر الذي دفعها إلى العمل على تكييف مخططاتها التنموية وإصلاحاتها الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى ومبادئ، متطلبات وآفاق التنمية المستدامة، ومن أجل تحقيق ذلك انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية يعد الإنفاق الحكومي فيها أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية وتحقيق الأهداف التنموية، حيث تحرص على خلق المناخ المناسب والأمثل من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

فبعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول الإنفاق الحكومي والتنمية المستدامة سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة قياسية لدور الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 وذلك من خلال حصر المتغيرات التابعة والمتغير المستقل للقيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أحد أساليب الاقتصاد القياسي، وهو منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) .

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر

تعد السياسة الإنفاقية من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرجوة، نظرا لقدرتها على التأثير في العديد من المتغيرات الإقتصادية وفق مجموعة من الآليات والضوابط.

المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي في الجزائر وأقسامه

يحظى الانفاق الحكومي بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تعريف الإنفاق الحكومي وتبيان مختلف أقسامه في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي

عرف المشرع الجزائري الإنفاق الحكومي بأنه الأعباء المسجلة في الميزانية العامة للدولة والواجب تنفيذها، ولا يتم القيام به إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، مع التقيد بمبدأ التخصيص؛ أي لا يجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من الإنفاق إلى نوع آخر من الإنفاق، إلا في حدود ضيقة جدا، وذلك لضمان السير المتوازن لمختلف المصالح.[1]

الفرع الثاني: أقسام الإنفاق الحكومي في الجزائر

يقسم الإنفاق الحكومي في ميزانية الجزائر إلى الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري.

1. الإنفاق الحكومي الجاري (نفقات التسيير)

وهو ذلك الإنفاق الضروري لتسيير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكون أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية، معدات المكتبات وغيرها من النفقات التي لا يترتب عنها أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من الإنفاق موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير مختلف الأنشطة وتحقيق المصالح العمومية، حيث يتوزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنه لا يهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصور مباشرة.[2]

وينقسم الإنفاق الإستهلاكي حسب المادة 24 من القانون 84-17 المتعلق بقانون المالية إلى أربعة أبواب، وهي:[3]

أ. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشتمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع من الإنفاق خمسة أجزاء هي:

---

[1] المادة 04 من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15-08-1990.

[2] محرزي محمد عباس، 2008، ص 66.

[3] المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 07 جويلية 1984.

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي أو ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- الضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب. تخصيصات السلطة العمومية

وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي، مجلس الأمة، والمجلس الدستوري، وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.

ج. النفقات الخاصة بوسائل المصالح

وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير ونفقات أخرى مختلفة.

د. التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وعمليات التضامن، وتضم:[1]

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح الدراسة).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات.....إلخ).

2. الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

يتضمن الإنفاق الحكومي الإستثماري نفقات الإستثمار ذات الطابع الإستثماري التي يترتب عنها ارتفاع الناتج الوطني، وهي مخصصة للقطاعات العمومية، حيث يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.[2]

[1] المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 07 جويلية 1984.

[2] بوعكاز إيمان، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ص 251.

ويتم تقسيم الإنفاق الاستثماري حسب المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، إلى ثلاث أبواب، وهي:[1]

أ. العناوين

يقسم الإنفاق الاستثماري إلى ثلاث عناوين (أبواب)، وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تسند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ب.القطاعات

يجمع الإنفاق الاستثماري في عناوين حسب القطاعات كما يلي:

- المحروقات.
- الصناعة التحويلية.
- الطاقة والمناجم.
- الفلاحة والري.
- الخدمات المنتجة.
- المنشآت الأساسية الإقتصادية والإدارية.
- التربية والتكوين.
- المنشآت الأساسية الإجتماعية والثقافية.
- المباني ووسائل التجهيز.
- المخططات البلدية للتنمية، مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج. الفصول والمواد

تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية، فصول ومواد، حيث يتم تبيانها بطريقة أكثر وضوحا ودقة حسب مختلف النشاطات الإقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث تتركب كل عملية من قطاع، قطاع فرعي، فصل ومادة.

المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر

تبنت الجزائر مع بداية الألفية سياسة إنفاقية توسعية ذات توجه كينزي، مستغلة في ذلك تحسن أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة كان فيها الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تنفيذ البرامج الحكومية وتحقيق الأهداف التنموية.

[1] المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 17 جويلية 1984.

الفرع الأول: حقبة التصحيح الهيكلي (2000-1990)

تعتبر هذه الحقبة من الفترات الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فبعد فشل الإصلاحات الذاتية في تجاوز آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني تقرر الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، فاضطرت الجزائر إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي للوصول إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية اللازمة، لذلك تم الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي الذي احتوى على توجهات اقتصادية جديدة مع إدارة صارمة للطلب ومجحفة في كثير من الأحيان في حق العديد من الطبقات الاجتماعية.

وابتداء من العام 1993، ومع توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث، وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي شرعت الجزائر وفي إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي بإتباع سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث ركزت معظم برامج التعديل الهيكلي المتعلقة بالسياسة الإنفاقية (75% من هذه البرامج) على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات الحكومية، وهذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، وإتباع سياسة الدخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة، وفي ظل هذه الظروف سجلت نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعا خلال فترة التعديل الهيكلي بحيث انخفضت هذه النسبة من 38% سنة 1994 إلى 29.60% سنة 1999.[1]

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق الحكومي في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

أدى تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ 1999 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى تشجيع الحكومة على إنفاق مبالغ مالية كبيرة بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي، وتنفيذ إستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة، حيث أطلقت خطة لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004، وبرنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و2009.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان عنه رسميا خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية،[2] والجدول الموالي يوضح المبالغ المالية المخصصة لدعم مختلف القطاعات:

[1] سلاطني هاجر، 2014، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة – دراسة مقارنة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، ،جامعة سطيف-1-، الجزائر، ص 90.

[2] باشوش حميد، 2011، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية – حالة الطريق السيار شرق- غرب-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 46.

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	65.4	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجمـــــوع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، ص87.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا في برنامج الإنعاش الإقتصادي على ما يقارب 80% من المبلغ الإجمالي للمشروع بمجموع يفوق 414 مليار دينار، ويفسر هذا الاهتمام الكبير برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، وفي المقابل خصصت حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات، ولقطاع الفلاحة والصيد البحري.

وقد هدف مخطط الإنعاش إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية، وهي:[1]

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي، وإعادة تنشط الفضاءات الريفية.

كما يتضح من خلال حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة من2001 إلى 2004 ما يلي:[2]

- تم استهلاك 96.22 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز 73% من المشاريع، و26% من المشاريع قيد الإنجاز، و1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها.

[1] بودخدخ كريم، 2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر 2001–2009–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، ص ص 193–194.

[2] معط الله أمال، 2015، آثار السياسة المالية على الإقتصاد – حالة الجزائر–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 243.

– لم يتجاوب القطاع الصناعي بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

– لقد أدت زيادة الإنفاق المتعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الإستجابة للطلب الكلي المتزايد.

– حقق هذا البرنامج نموا سنويا خارج المحروقات بلغ 5%، إلا أنه لم يتمكن من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار أن ارتفاع مداخيل الأسر أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير، و أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح بنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وأن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

لقد تم دعم الأداء الإقتصادي والمالي للجزائر خلال الفترة 2001_2004 عن طريق برنامج دعم النمو الإقتصادي، وهو ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية، حيث وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية، مع مواصلة سياسة الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001، وقد اعتبر أكبر برنامج في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما في الجنوب بقيمة 432 مليار دج، والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج الإنعاش الإقتصادي المقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج، والذي يشمل:[1]

– تحسين ظروف معيشة السكان.

– تطور المنشآت الأساسية.

– دعم التنمية الاقتصادية التي تتمحور حول الفلاحة والتنمية الريفية، الصيد البحري، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

– تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

– برنامج تطور التكنولوجيا الجديدة للاتصال.

وهدف البرنامج التكميلي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:[2]

– استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق تطوير التدابير الكفيلة بتسهيله على المستوى الوطني والأجنبي.

[1] عدة أسماء، 2016، ص ص 165-166.

[2] قندوسي الطاوس، 2014، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 66.

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

– انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة لمحاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

والجدول الموالي يوضح حجم المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له(2009-2005)

السنوات	مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	–	–	–	–	1071	–
2005	–	1273	–	–	227	1500	862
2006	–	3341	250	277	304	4172	1979
2007	–	260	182	391	244	1077	2238
2008	–	260	–	–	205	465	2299
2009	–	260	–	–	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، 2010، ص 203.

ومن خلال ملاحظة حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي يتضح ما يلي:[1]

– اتسم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب عليها نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر 2007.

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة.

– ساهم البرنامج في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.

[1] معط الله أمال، 2015، ص 245.

– غياب إستراتيجية واضحة في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

– تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الإقتصادي.

الفرع الثالث: سياسة الإنفاق الحكومي في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010_2014، تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، واندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة المخططات الاستثمارية العمومية، ويعتبر أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر منذ الاستقلال نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع والذي بلغ 286 مليار دولار، وهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:[1]

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية، الطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية المحاور الرئيسية التالية:[2]

1. تحسين ظروف معيشة السكان

حيث تم تخصيص 9903 مليار دج من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان قسمت ما بين قطاعات السكن، الصحة، التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، وكذا تحسين وسائل وخدمات الإدارة العامة.

2. تطوير الهياكل القاعدي

وذلك بتخصيص 8400 مليار دج من أجل جملة من المشاريع متمثلة في مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات، زيادة قدرات الموانئ، تحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

3. دعم التنمية الاقتصادية

تم رصد ما يقدر ب 3500 مليار دج من أجل دعم العملية الاقتصادية في البلاد وهذا من خلال:

- دعم التنمية الفلاحية، الريفية والصيد البحري.
- خلق مناصب شغل من خلال ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية القطاع الصناعي من خلال انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية.

أما فيما يتعلق بنتائج هذا الرنامج فلم يترتب عنه أي أثر على ميزان مدفوعات البلد، ولا على استقلاليته المالية إزاء الخارج، كون هذا البرنامج تم تمويله من الموارد الوطنية، كما أن توفر الخزينة العمومية على ادخار هام والذي قدر بأكثر من 4000 مليار دينار كان نتيجة للقرار المتخذ من قبل رئيس

[1] باشوش حميد، 2011، ص 76.

[2] بوعكاز إيمان، 2015، ص ص 227-228.

الدولة في مطلع العشرية، والذي قضى بإقامة صندوق لضبط الإيرادات، والذي ساهم وفقا لما ينص عليه القانون في تمويل البرنامج الخماسي مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10 مليار دولار.[1]

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الحالي (2015-2019)

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الإقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، حماية البيئة وتطوير فروع الإقتصاد الأخضر، حيث خصصت له من النفقات ما يقدر بـ 22.100 مليار دج خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2019،[2] لتعزيز الجهود التي شرع فيها لدعم التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، ويهدف هذا البرنامج إلى:[3]

- تطوير إرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير.
- تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
- مراجعة طريقة تحديد سعر النفط.
- رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية والمردودية والأداء في إطار الحوكمة الإقتصادية الجديدة.
- عصرنة الإدارة من خلال تكوين الموارد البشرية.
- الإنتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الإقتصاديين في قطاعات التوزيع، الخدمات والصناعة بالخصوص.
- ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5% ما بين سنتي 2020 و2030.
- الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام حسب الفرد ومضاعفته بـ 2.3 مرة.
- مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الخام إلى 10% في آفاق 2030.
- عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الأمن الغذائي.
- تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتسارع.
- تحرير الإستثمار الخاص عبر تحولات وتغييرات هيكلية دافعة ومحفزة للنمو.
- إعتماد سياسة داعمة للفاعلية الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة التي تسمح بتوفير فائض إنتاج محروقات قابل للتصدير.
- تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات في القطاعات الفلاحية، الصناعية والخدمات.
- تحسين ظروف العيش الريفي.

---

[1] معط الله أمال، 2015، ص 247.

[2] https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120(consulté le 21-04-2019).

[3] إيكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة:
www.eco-algeria.com/content (consulté le 21-04-2019).

– يهدف إلى تطوير القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة، المياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة والسياحة خصص لها مبلغ 22.100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح حجم البرامج الإستثمارية الإستثمارية الخاصة بكل قطاع:

الجدول رقم (03): مضمون برنامج توطيد النمو الحالي

القطاعات وفروعها	المبالغ (مليار دج)
تجديد قناة المياه الصالحة للشرب من مفترق الطرق سويسي تلي إلى قاعة العلاج القديمة بتقديدين على مسافة 1800 م/ط.	8.321
إنجاز شبكة التطهير بحي 117 مسكن وحي 153 مسكن غرب وغلانة على مسافة 2450 م/ط.	16.215
إنجاز طريق حضري بحي 40 مسكن على مسافة 350 م/ط.	3.500
إنجاز طريق يربط برج سليمان بمازر الزاوية على مسافة 3 كم.	26.911
إتمام التهيئة الحضارية بالشارع الرئيسي بتقديدين.	12.058
تجديد شبكة التطهير بحي النسيم والعراق على مسافة 3000 م/ط.	29.944
إنجاز طرق حضرية بحي النسيم على مسافة 2.5 كم.	19.644

المصدر: برنامج توطيد النمو الإقتصادي،(2015-2019)

www.apc-djamaa.com (consulté le 21-04-2019).

مما سبق يتجلى لنا أن الجزائر إنتهجت هذا البرنامج لاستكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة وتطوير القطاعات الرئيسية لا سيما ما يتعلق منها بجانب الأشغال العمومية والنقل وتهيئة الإقليم مما يساعد على التقدم نحو التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، إلا أنه يجب تعزيز هذه البمبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالإقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والإستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الإستجابة لتحديات الإستدامة البيئية.

المطلب الثالث: هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر وتحليل تطوره

لقد شهد الإنفاق الحكومي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990_2017 في الجزائر عدة تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(04): هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر (1990-2017)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	مبلغ النفقة الحكومية	نفقات التسيير	نسبتها من النفقات الحكومية	معدل نموها	نفقات التجهيز	نسبتها من النفقات الحكومية	معدل نموها
1990	136.50	88.80	65.05%	-	47.70	34.95%	-
1991	212.10	153.80	72.51%	73.20	58.30	27.49%	22.22
1992	420.10	276.10	65.72%	79.52	144	34.28%	147.00
1993	476.60	291.40	61.14%	5.54	185.20	38.86%	28.61
1994	566.30	330.40	58.34%	13.38	235.90	41.66%	27.38
1995	759.60	473.70	62.36%	43.37	285.90	37.64%	21.20
1996	724.60	550.60	75.98%	16.23	174	24.02%	-39.14
1997	845.10	643.50	76.14%	16.87	201.60	23.86%	15.86
1998	875.70	663.80	75.80%	3.15	211.90	24.20%	5.11
1999	961.70	774.70	80.55%	16.70	187	19.45%	-11.75
2000	1178.10	856.20	72.67%	10.52	321.90	27.33%	72.14
2001	1321	963.60	72.94%	12.54	357.40	27.06%	11.03
2002	1550.6	1097.70	70.79%	13.91	452.90	29.21%	26.72
2003	1639.3	1122.80	68.49%	2.28	516.50	31.51%	14.4
2004	1888.90	1250.90	66.22%	11.40	638	33.78%	26.48
2005	2052	1245.10	60.67%	-0.46	806.90	39.33%	21.38
2006	2453	1437.90	58.61%	15.48	1015.10	41.39%	25.80
2007	3108.60	1674	53.85%	16.41	1434.6	46.15%	31.33
2008	4191	2217.70	52.91%	32.47	1997.30	47.09%	39.22
2009	4246.30	2300	54.16%	3.71	1946.30	45.84%	-2.5
2010	4466	2659.10	59.53%	15.61	1807.90	40.47%	-7.11
2011	5853.70	3897.20	66.27%	46.56	1974.36	33.73%	9.21
2012	7169.89	4935.93	68.84%	26.65	2233.96	31.16%	13.15
2013	6024.1	4131.50	68/58%	16.29	1892.60	31.42%	-15.28
2014	6980.2	4486.30	64.27%	8.59	2493.90	35.73%	31.77
2015	7656.3	4617	60.30%	2.91	3039.30	39.70%	81.86
2016	7383.3	4591.1	62.18%	-0.55	2792.2	37.82%	-8.13
2017	7389.3	4757.8	64.38%	3.62	2631.5	35.61%	- 5.76

المصدر:

-الديوان الوطني للإحصاء

- ONS : Office National de Statistiques www.ons.dz (Consulté le 22/04/2019)

-بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 57.

-www.bank_of_algeria.dz (Consulté le 29/04/2019).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإنفاق الحكومي في الجزائر تغير من فترة لأخرى تبعا للسياسة الإنفاقية المتبعة من قبل الدولة، حيث عرف الإنفاق الحكومي ارتفاعا من 136.50 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 759.60 مليار دينار جزائري سنة 1995، نتيجة لمختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر مثل الشروع في تنفيذ إجراءات التخلي عن سياسة الدعم وتحرير الأسعار، وتجميد الأجور، وبعد سنة 1999 وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ورفع أشكال الدعم من قبل الدولة ارتفعت نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز لتصل إلى 80.55%، لتواصل ارتفاعها بعد ارتفاع الإيرادات النفطية إثر ارتفاع أسعار النفط، وخاصة خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2004-2001)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2009-2005)، حيث شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا بسبب زيادة الرواتب والأجور، كما عرفت نفقات التجهيز اتجاها تصاعديا إلى غاية سنة 2015 ما عدا سنة 2013، وذلك راجع إلى ارتفاع النفقات المخصصة للبنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن.

بعد أن انخفضت نفقات التسيير سنة 2016 عادت إلى الارتفاع سنة 2017، ويرجع هذا الارتفاع كليا إلى ارتفاع كل التحويلات الجارية، والفوائد على الدين العمومي، بالمقابل انخفضت نفقات المعدات واللوازم ونفقات المستخدمين، أما فيما يخص نفقات التجهيز، فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا في 2015، انخفضت للسنة الثانية على التوالي في كل القطاعات باستثناء قطاع السكن.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

تعد التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة أو النامية، كونها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى المعيشة للأفراد وزيادة رفاهيتهم، وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة، والجزائر باعتبارها من الدول النامية فإنها تعاني من بعض مظاهر تخلف اقتصادها بسبب ضعف هيكلها الإقتصادي، والاعتماد على صادرات قطاع النفط اعتماد شبه مطلق رغم توفرها على الإمكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات وإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين، الأمر الذي دفعها إلى وضع وتنفيذ عدة إستراتيجيات، بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: إستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

بعد أن استعاد الاقتصاد الوطني توازناته في ظل الأريحية المالية التي كانت تتمتع بها الجزائر من بداية الألفية الثالثة، بدأ تنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج الخماسي لدعم النمو، وقد تمحورت إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر حول:[1]

- تحسين ظروف المعيشة للسكان وتحقيق التنمية البشرية.
- دعم النمو الاقتصادي المستدام.
- تطور المنشآت القاعدية.

[1] بلعاطل عياش، 2011، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف-1-، الجزائر، ص 86.

- حماية البيئة.

وفي الآتي سنستعرض الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول: البعد الإقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتم من خلال تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات من خلال تنمية قطاعات أخرى بديلة، موازاة مع العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها الطاقوية، وقد تمحورت سياسات تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر حول العناصر التالية:

1. تحسين مناخ الاستثمار وتكييفه مع ضوابط التنمية المستدامة

أثبتت تجربة عقد التسعينات عدم قدرة القطاع العام على تحمل عبء إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني لوحده في ظل غياب القطاع الخاص، وقد تجسدت هذه القناعة من خلال قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993،[1] وكذا من خلال جملة الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة التي مست الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي المرتبط بمناخ الاستثمار.

أ. تحسين الإطار التشريعي والمؤسساتي لمناخ الإستثمار في الجزائر

من أجل تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الخاص، تعين على الحكومة الجزائرية إعادة صياغة مرسومها القانوني على نحو يجعل الجزائر قبلة للاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية، مراعاة التنظيمات القائمة وحماية البيئة، وهذا ما نصت عليه المادة 04 منه على أن الاستثمارات تنجز بطريقة حرة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة،[2] كما تم خلق أجهزة جديدة بموجب هذا القانون لدعم وترقية الاستثمارات وهي المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والوكالة العقارية الوطنية.

ب. تكييف مناخ الاستثمار مع ضوابط التنمية المستدامة

عمدت الجزائر إلى إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن سياستها لترقية مناخ الاستثمار، حيث وبداية من سنة 1999 شرع في تنفيذ برنامج باسم فضاءات قابلة للدوام موجه نحو إعادة تأهيل المساحات المتخصصة لإقامة المناطق الصناعية يجعلها أكثر قابلية للاستدامة، والتي أوكلت مهمة تسييرها لشركات التسيير العقاري خلفا لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية.[3]

2. التنمية الفلاحية والريفية المستدامة

من أجل تجاوز المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي من انخفاض جودة التربة الزراعية ومشاكل العقار الفلاحي، وضعف التخصيصات المالية....إلخ، أولت الجزائر اهتماما بالغا لهذا القطاع ضمن مخطط

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 05-10-1993، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص 03.

[2] الأمانة العامة للحكومة 2007، قانون الاستثمار، ص02.

[3] الأمانة العامة للحكومة 2007، قانون الاستثمار، ص184.

الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وقد تجسد هذا الاهتمام من خلال:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

مثل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم اعتماده بداية من شهر جويلية 2000 لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، والذي توسع عام 2002 ليشمل التنمية الريفية، وتتمحور أهداف البرنامج حول النقاط التالية:[1]

- تحقيق الأمن الغذائي للسكان، من خلال تحسين الإنتاج الزراعي.
- حماية الموارد البيئية والطبيعية، والحد من التصحر.
- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجاف.
- إنعاش المناطق الريفية، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة، من أجل تثبيت السكان في المناطق الريفية.
- تشجيع إقامة مستثمرات فلاحية مصغرة.

ب. سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر

هدفت سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص وبالتعاون مع مختلف الفاعلين من خلال:[2]

- رفع الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة والأنشطة الفلاحية.
- تطوير وتنظيم قنوات جمع وتسويق المنتجات الفلاحية الوطنية.

3. تطوير الهياكل والبنى التحتية

يؤدي قطاع الأشغال العمومية دورا هاما في العملية التنموية في الجزائر، حيث تم تسطير برنامج عمل شعاره تدارك التأخر، التأهيل والعصرنة عام 1999 هدف إلى:[3]

- انجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلة في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم.
- حفظ وتطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل والوقاية والأمن.
- صيانة و تكييف المنشآت البحرية الأساسية حسب الحاجات المستقبلية.

4. ترقية قطاع السياحة وتثمين الموروث السياحي الوطني

تشكل السياحة قطاعا تنمويا هاما يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في العالم لارتباطها الوثيق بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكونها مصدرا مهما لخلق الثروة ومناصب الشغل، وهذا ما جعل

[1] بلعاطل عياش، 2011، ص 95.

[2] Ministre de l'agriculture de développement rurale , 2010, présentation de la politique de renouveau agricole et rurale en Algérie et du programme, 2010-2014, p 01 .

[3] وزارة الأشغال العمومية 2009، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، حصيلة برنامج 2005-2009 وبرنامج 2010-2014، ص 04.

الجزائر تسطر إستراتيجية واعدة لتطويرها تجسدت من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية الذي هدف إلى:[1]

– جعل السياحة محركا للتنمية الاقتصادية بهدف ترقية التشغيل، والمساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى.

– إحداث تكامل بين تطوير السياحة والحفاظ على البيئة.

– تثمين الإرث التاريخي الحضاري والديني للجزائر.

– التحسين المستمر لصورة الجزائر في نظر السائح والمستثمر الأجنبي.

5. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أبرمت الجزائر سنة 1999 اتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من أجل رفع مستوى المؤسسات الصناعية، وبعدها أطلقت الجزائر برنامجا لتأهيل تلك المؤسسات في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2001 و2008 تتمثل أهم إجراءاته فيما يلي:[2]

– تحسين فعالية التسيير بإدخال نظم الإدارة الحديثة.

– التحديث المستمر لوسائل الإنتاج والاستثمار من أجل تحسين نوعية الإنتاج وجعلها مطابقة للمعايير.

– تنمية اليقظة التجارية، من خلال تطوير أساليب التكوين، استعمال التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع الابتكار.

الفرع الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر

كان للأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات أثرا سلبيا على الجانب الاجتماعي نتيجة انتشار ظاهرة الفقر، الافتقار للمياه الصالحة للشرب، انعدام التغطية الصحية وغيرها، لذلك شكل تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية أهم محاور إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تركزت الجهود حول:[3]

1. مكافحة الفقر النقدي

تراوحت جهود محاربة الفقر النقدي في الجزائر بين العمل على توفير مناصب الشغل من خلال جملة من البرامج والآليات الموجهة لمختلف فئات البطالين لتشجيع روح المقاولة التي من شأنها امتصاص الكم الهائل من طالبي العمل، وتمثلت هذه البرامج في برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية، برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، برنامج عقود ما قبل التشغيل، حيث شكلتحماية الفئات المحرومة والمعوزة في المجتمع إحدى أولويات هذه البرامج.

[1] بلعاطل عياش، 2011، ص 103.

[2] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الإرتكاز الوطنية الجزائر 2008، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، ص 201.

[3] بلعاطل عياش، 2011، ص ص 111-117.

2. ترقية التعليم وتعميمه

يعد التعليم من منظور التنمية المستدامة من أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد تحقيقها، وفي الجزائر تجسدت هذه القناعة من خلال إقرار مبدأ إجبارية التعليم ومجانيته، وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية وجعلها تساير التطورات الحديثة التي شهدها العالم مع بداية الألفية الثالثة، التزمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت محاوره في:

– منح إعانات مالية ولوازم التدريس بالمجان لتلاميذ الأسر المعوزة، وكذا التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.

– توفير النقل المدرسي في المناطق النائية.

– توفير التدفئة بأقسام الدراسة، وتوفير الإطعام على مستوى المدارس.

– الشروع في التعميم التدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة.

3. توفير الرعاية الصحية

عمدت الجزائر إلى تسطير برنامج عمل لإصلاح قطاع الصحة من خلال ميثاق الصحة المنعقد سنة 1998، حيث حدد هذا الأخير أولويات القطاع إلى غاية 2025، والتي حصرها في:[1]

– الالتزام التام بالوقاية خاصة فيما يتعلق بصحة الأمهات، الأطفال، الشباب، الصحة في الأوساط التي تستدعي عناية خاصة والأمراض المزمنة.

– ترقية الرعاية الصحية الأساسية، وتحسين المؤشرات الصحية للمواطنين.

– التقليص من التكاليف ومن التبعية من خلال دعم وتنمية الصناعات الدوائية الوطنية.

4. توفير السكن اللائق والقضاء على السكنات الهشة

يشكل توفير السكن في الجزائر أحد أكبر التحديات التي تواجه سياسات التنمية الاجتماعية، حيث بذلت الجزائر منذ مطلع الألفية جهودا معتبرة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على السكن، وسد العجز الذي تعانيه الحظيرة السكنية في بلادنا.[2]

5. توفير المياه الصالحة للشرب

لكي تقلل الجزائر من العقبات التي تواجهها من تردي شبكات توزيع المياه ومشكل الأوحال الذي تعاني منه أغلب سدود الوطن، وسوء توزيع الموارد المائية بين مختلف جهات الوطن، اعتمدت على مجموعة من البرامج والمشاريع المستقبلية لقطاع الموارد المائية تهدف إلى:[3]

– تدعيم قدرة تخزين المياه السطحية في الشمال.

– تحسين كفاءة قنوات توزيع المياه.

---

[1] La charte de la santé est issue des conclusions et recommandations établies lors des assises nationales de la santé le 26-27-28 mai 1998 au palais des nations, site d'internet : www.santé.dz,op.cit.

[2] بلعاطل عياش، 2011، ص 124,

[3] Rapport National de mise en œuvre de l'Agenda 21 en Algérie,2002, rapport national Algérie pour le sommet mondial du développement durable, johannesburg, p71.

– إنجاز ست محطات تصفية، من أجل رفع قدرة الجزائر على استرجاع ومعالجة المياه.

– إنشاء محطة لتحلية مياه البحر بأرزيو بالغرب الجزائري.

6. تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع

كغيرها من الدول واستجابة منها للعديد من قرارات القمم العالمية، أبدت الجزائر إلتزامها بالأهداف التي حددها المجتمع الدولي والمتعلقة بتقوية مكانة المرأة، ودعم دورها في المجتمع، وتكمن هذه الأهداف في:[1]

- ترقية حقوق المرأة وتعزيز دورها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.
- الدفاع عن قضايا المرأة من خلال توعية النساء بحقوقهن، محاربة كل أشكال العنف ضد المرأة، تشجيع برامج تعليم النساء خاصة في المناطق النائية.
- تفعيل دور المرأة الريفية في تنمية بيئتها، من خلال خلق مشاريع تنموية ذات علاقة بالنشاط الزراعي والصناعات التقليدية.

الفرع الثالث: البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تضمن التقرير الوطني حول حالة مستقبل البيئة لعام 2001 عرضا عن الوضعية الحرجة التي آلت إليها البيئة في الجزائر جراء مجموعة من العوامل منها الطبيعية كالظروف المناخية، التوزيع الملائم للموارد الطبيعية، ومنها البشرية كالنمو الديمغرافي وسوء توزيع السكان، وسعيا منها لتدارك الوضع التزمت الجزائر بتنفيذ إستراتيجية وطنية لحماية البيئة من خلال الفترة(2010–2001) من إعداد وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تمثلت أهم محاورها في:[2]

– تقوية الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة.

– نشر مبادئ الثقافة البيئية لدى السكان والمؤسسات.

– حماية الموارد البيئية والعمل على ضمان التسيير الرشيد لها.

– وضع سياسة بيئية حضرية تستهدف الحد من انتشار التلوث بمختلف أنواعه.

– التسيير الرشيد للنفقات وتهيئة المساحات الخضراء.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس التنمية المستدامة، إلا أنه لعدم توفر المعطيات سوف يتم عرض البعض منها فقط، والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والمؤسساتية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر

لتقييم واقع التنمية الاقتصادية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

[1] بلعاطل عياش، 2011، ص 131,

[2] Rapport National de mise en œuvre de l'Agenda 21 en Algérie, 2002, rapport national Algérie pour le sommet mondial du développement durable, johannesburg, p09.

1.مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر أكثر المؤشرات إستخداما في التقارير الدولية والإقليمية لقياس مستوى التنمية وتقييم الاستدامة، والجدول الموالي يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول رقم (05): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-1.6	1.9	2.4	4.5	1.8	1.8

المصدر: البنك الدولي على الموقع:

http://databank.albankadawli.org/raports.aspx?source=2&,series=ny.gdp.pcap.pp.c.d.& country : (consulté 28/04/2019)

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تزايدا انطلاقا من سنة 1995، وسجل أعلى نسبة سنة 2005 التي تمثل سنة بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي ركز أساسا على تحسين ظروف معيشة السكان، وذلك راجع إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة في الجزائر، بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات التي مثلت 87.5% من النفقات الجارية سنة 2013[1]، والتي كان لها أثر إيجابي على حجم الاستهلاك والنشاط الاقتصادي على المدى المتوسط.

2.مؤشر الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي في الاقتصاد الوطني، وتطور حجم تراكم رأس المال فيه، والجدول الموالي يبين نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

الجدول رقم (06): نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.6	30.9	23.6	31.7	41.4	51.1

المصدر: البنك الدولي

http://databank.albankadawli.org/raports.aspx?source=2&,séries=ne.gdt.totl.zs& country :(consulté 28/04/2019)

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر،2014:

www.bank-of-algeria.dz/html/communical-mo3.htm (consulté le28/04/2019).

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015، نظرا لاستغلال العوائد النفطية بشكل مستمر بعد ارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية للقيام بالعديد من الاستثمارات في إطار العديد من البرامج التنموية، والتي وجهت أساسا إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الاقتصاد الوطني في اتجاه النمو غير المتوازن، بسبب إنجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الإجتماعي، وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر

لتقييم واقع التنمية الاجتماعية المستدامة نعتمد على المؤشرات التالية:

1. مؤشرات التنمية البشري

وهو مؤشر حديث نسبيا لجأ إليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990، ويعتبر من أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، والجدول الموالي يوضح تطور قيمة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2017.

الجدول رقم (07): مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة (1990_2017)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
مؤشر التنمية البشرية	0.537	0.564	0.602	0.733	0.677	0.736	0.748	0.754

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقارير التنمية البشرية
http://un.org/ar/esa/hdr/hdr.shrml :(consulté 28/04/2019)

من خلال الجدول يتضح أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا على مستوى التنمية البشرية، ويتجلى هذا التحسن بوضوح بعد سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما مكن الجزائر من تحقيق عوائد مالية مرتفعة ساعدت بصورة كبيرة في تمويل برامج التنمية الكبرى، وما نتج من ارتفاع في الاستثمارات العمومية، وبالتالي التحسن في الخدمات التعليمية والصحية، وزيادة نسب التشغيل، وارتفاع مداخيل الأسر، وكل هذه العوامل ساعدت في تحسين مستويات التنمية البشرية في الجزائر.

2. التعليم

حظي قطاع التعليم في الجزائر باهتمام كبير في إطار مختلف برامج التنمية الوطنية منذ الاستقلال، حيث يضمن الدستور الجزائري أحقية وإلزامية ومجانية التعليم حتى سن 16 سنة، وقد حظي التعليم بالأولوية في إنفاق الدولة، حيث خصصت الجزائر 19.6% من ميزانية الاستثمار لقطاع التعليم سنة 2009، كما شكل الإنفاق على التعليم ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2006-2009، الأمر

الذي انعكس إيجابا على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي بلغ نسبة 72.6% سنة 2012، وهو ما يدل على تحسن وضعية هذا القطاع،[1] إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في المجال التقني، وتركيزها على الكم بدل النوع.

3. الصحة

حاولت الجزائر منذ استقلالها توفير حاجيات سكانها في مجال الصحة، وتتميز منظومة الصحة بسيطرة القطاع العمومي الذي يعد الإطار الأساسي الذي يوفر العلاج من خلال تسخير جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها، حيث بلغ حجم الإنفاق على هذا القطاع ما يقدر بـ 3.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011، الأمر الذي أدى إلى تحسن الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن ظروف المعيشة، حيث انخفض عدد الوفيات من الرضع لـ 1000 من المواليد من 34 رضيعا سنة 2005 إلى 17 رضيعا سنة 2012، كما انخفض عدد الوفيات من الأطفال دون سن الخمس سنوات لـ 1000 من الأطفال من 34 طفلا سنة 2005 إلى 17 طفلا سنة 2012، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تتميز الرعاية الصحية في الجزائر بعدم انتظامها وضعف قدرات المنظومة الصحية.

4. الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات، وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، والجدول التالي يبين نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم (08): نسبة الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

السنة	1999	2001	2004	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2014
نسبة الفقر	23.35	23	18,15	18.95	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر:

Nations unies conseil national Economique et social en coopération avec le programme pour le développement, 2008, Rapport National sur le Développement Humain-Algérie, p 40.

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2015:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml (consulté le 28/04/2019).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة (1999-2014)، ويعود هذا التراجع في مستويات الفقر إلى ارتفاع سعر النفط الذي سمح بتمويل المزيد من المشاريع الحكومية، وكذلك بفضل الآليات والسياسات والإستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الفقر منذ مطلع الألفية، إلا أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، فالجزائر لا تزال تحتل المرتبة 83 عالميا حسب دليل التنمية البشرية لسنة 2015،[1] فتركيز الاهتمام على زيادة الإنفاق في زيادة الخدمات والرعاية والرفاهية يشكل جانبا من جوانب التنمية، إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة.

5. البطالة

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الجزائر، فلقد أدى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر إلى تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات، حيث تقدر نسبة العاملين إلى مجموع السكان بـ 45.6% سنة 1995، كما أن التشغيل أصبح في غالب الأحيان يظفى عليه الطابع المؤقت، حيث أن الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلص تدريجيا، حيث قدرت نسبة التشغيل غير المستقر بـ 29.5% سنة 2012، وقد شهدت الفترة 2007-2016 انخفاضا في معدلات البطالة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2007-2016)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل البطالة	12.3	13.8	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.5

Source: www.ons.dz (consulté le 04/05/2019).

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة قد انخفضت مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك راجع للاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد بالجزائر، حيث انخفضت إلى 11.3% سنة 2008 مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع هذا الانخفاض إلى برامج الدولة وتدخلها في أسواق العمل عن طريق عقود التوظيف وبرامج التشغيل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو سنة 2009، لتعرف معدلات البطالة ارتفاعا بداية من سنة 2012 واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 2015 إلى الدور الكبير الذي تقوم به كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل.

[1] هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2015:
www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf (consulté le 28/04/2019).

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر

لمعرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من الناحية البيئية نعتمد على المؤشرات التالية:

1. متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي توضح مدى الاهتمام بالجانب البيئي، والجدول الموالي يبين متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017-1990).

الجدول رقم (10): متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (2017_1990)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكاربون	3	3.3	2.8	3.2	3.3	3.5	3.83

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://databank.albankadawli.org/data/raports.aspx?source=2&,séries=AG.LND.AGRI.ZS& country :(consulté 04/05/2019)

من خلال معطيات الجدول يتضح أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة، نظر لدور قطاع المحروقات كمحرك الاقتصاد الوطني، والارتباط الوثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية، وهو ما أدى إلى توجه الإستراتيجية الطاقوية الجزائرية نحو زيادة معدلات إنتاج المحروقات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وسداد التزاماتها الخارجية، ونظرا للآثار البيئية الخطيرة للصناعة البترولية ذات التأثير السلبي المباشر على البيئة والصحة العمومية فإن تكلفة تدهور البيئة تقدر بـ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي متعلقة بالخسائر الاقتصادية الناتجة عن انخفاض قيمة الموارد الطبيعية، وتراجع السياحة الدولية وفقدان الحياة الصحية.

2. نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح مدى تضرر البيئة من الملوثات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والجدول الموالي يبين نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة 2014-1990.

الجدول رقم (11): نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي خلال الفترة (2014-1990)

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2014
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	16.2	16.6	16.8	17.3	17.4	42.9

المصدر: بيانات البنك الدولي على الرابط: http://databank.albankadawli.org/data/raports.aspx?source=2&, séries=AG.LND.AGRI.ZS& country :(consulté 04/05/2019)

من خلال الجدول السابق يتضح أن الأراضي الزراعية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مساحة الأراضي، والتي عرفت تحسنا مستمرا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2014، نتيجة المجهودات المبذولة لاستصلاح الأراضي والنهوض بالقطاع الزراعي.

الفرع الرابع: المؤشر المؤسساتي للتنمية المستدامة في الجزائر

يحتل كل من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية توليه اهتماما كبيرا من خلال تدعيم الاستثمار العمومي في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بهذا المجال ولو بشكل طفيف، حيث ارتفع مؤشر انتشار الهاتف النقال إذ بلغ نسبة 97.90%، وذلك على حساب الهاتف الثابت الذي لم تبلغ كثافته سوى 13.35% فقط، مع العلم أن عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال يعد أحد أبرز مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورا في الجزائر، إذ بلغ حوالي 40 مليون مشترك خلال سنة 2014.

المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر

للتنمية المستدامة في الجزائر مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيقها نذكر منها:[1]

– **الفقر:** الذي يعتبر أساسا لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية، والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل والتنمية الطبيعية، البشرية، الاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية.

– **الديون:** والتي تمثل إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلة الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، وتؤثر سلبا على المجتمعات الفقيرة.

– التضخم السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية.

– تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية.

– عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

– العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.[2]

– ظاهرة الفساد التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.

[1] Islamfin.yoo7.com

[2] سايح بوزيد، 2013، ص 441.

المبحث الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر

تتطلب دراسة دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة حصر عدد من المتغيرات التابعة ومتغير مستقل استنادا إلى النظرية الاقتصادية للقيام بدراسة قياسية بالاعتماد على أحد أساليب الاقتصاد القياسي، وهو منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) التي تم تقديمها من طرف Pesaran et al (2001) للتغلب على أوجه القصور في الطرق المقترحة من قبل Engle and Granger (1987) and Johansen (1991)، وتتميز طريقة ARDL في أنه يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو من الدرجة I(1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من I(1)، و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews 9، وللقيام بذلك تم حصر عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وقد تم الحصول على البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من كل من قاعدة البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، وتمت الدراسة خلال الفترة 1990 – 2017 .

المطلب الأول: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة نعتمد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره من أهم المؤشرات كمتغير تابع، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد، أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى السابقة الذكر فلم يتم إدراجها بسبب عدم توفر المعطيات الخاصة بها، والإنفاق الحكومي كمتغير مستقل، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

قبل الشروع في تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي، وتحديد درجة تكاملها للتأكد في البداية من كون متغيرات الدراسة متكاملة من الرتب I(0) أو I(1) ، بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبارات جذر الوحدة المتمثلة في اختباري ديكي فولر المطور (ADF) و فيليب بيرون (pp)، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الملحق رقم (1)، والذي يتضح من خلاله أن السلسلتين من نوع I(0) أو I(1)، مما يجعل طريقة ARDL هي الطريقة الأنسب لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد القيام بالاختبارات القبلية (اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية) تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

1. تحديد درجة التأخير المثلى

تسمح منهجية ARDL بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتقدير معلمة المتغير المستقل في المدى القصير والطويل في كل حالة من الحالات الثلاث، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC)[1] ، ووفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(4, 4) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (2):

الشكل (2): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

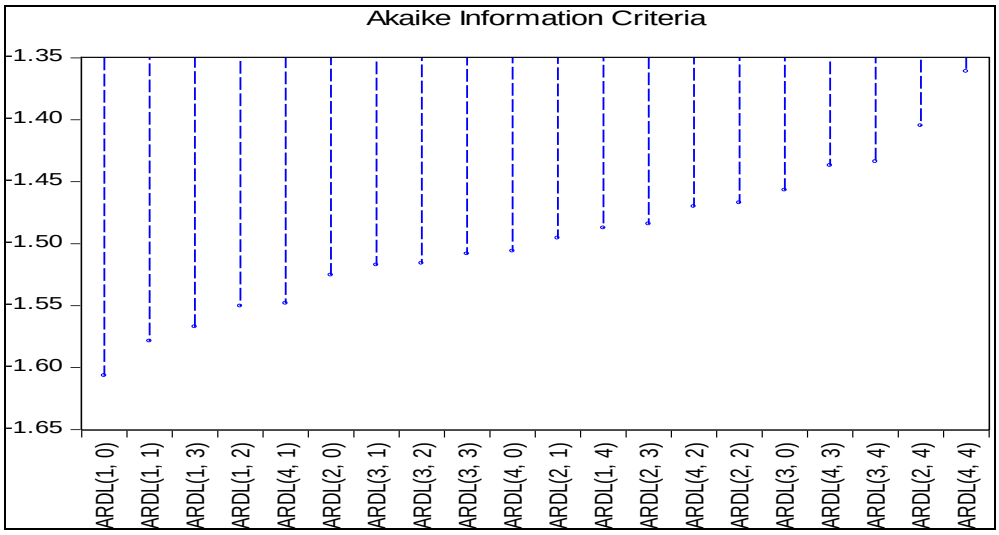

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta \mathrm{L}n\mathrm{GDPPP} = \mathrm{c} + \alpha_1 \mathrm{LnGS}_{\mathrm{t}-1} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{4} \beta_{1\mathrm{i}} \Delta \mathrm{LnGDPPP}_{\mathrm{t}-1} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{4} \beta_{2\mathrm{i}} \Delta \mathrm{LnGS}_{\mathrm{t}-1} + \varepsilon_{\mathrm{t}}$$

[1] نعوم عبد العزيز، 2017، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين 1970-2013، مقال منشور مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص.ص 228- 229.

حيث:

GDPP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

GS: الإنفاق الحكومي.

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

Ln: اللوغاريتم الطبيعي.

c: الحد الثابت.

t: اتجاه الزمن.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

β_1, β_2: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

α_1: معامل العلاقة طويلة الأجل.

2. تقدير النموذج

تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (12) الموالي:

الجدول(12): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: LGDPPP
Method: ARDL
Date: 06/17/19 Time: 14:40
Sample (adjusted): 1994 2017
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPP(-1)	1.218715	0.242106	5.033801	0.0002
LGDPPP(-2)	-0.112334	0.324676	-0.345988	0.7345
LGDPPP(-3)	-0.065180	0.302367	-0.215564	0.8324
LGDPPP(-4)	-0.234303	0.200626	-1.167859	0.2624
LGS	0.002410	0.038501	0.062586	0.9510
LGS(-1)	0.043967	0.043045	1.021405	0.3244
LGS(-2)	-0.030967	0.038259	-0.809411	0.4318
LGS(-3)	0.079156	0.035140	2.252567	0.0409
LGS(-4)	-0.041120	0.029773	-1.381099	0.1889
C	1.372106	0.851130	1.612100	0.1292

R-squared	0.998231	Mean dependent var	9.247210
Adjusted R-squared	0.997094	S.D. dependent var	0.282635
S.E. of regression	0.015237	Akaike info criterion	-5.235887
Sum squared resid	0.003250	Schwarz criterion	-4.745031
Log likelihood	72.83065	Hannan-Quinn criter.	-5.105663
F-statistic	877.7857	Durbin-Watson stat	2.317712
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9 .

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإنفاق الحكومي يؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فترات إبطاء مختلفة، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 99.82 ٪.

أما نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**ARDL-UECM**) الذي يتضمن الجدول رقم (13) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 19٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال معادلة التوازن في الأجل الطويل التي يتضمنها نفس الجدول وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

الجدول (13): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDPPP
Selected Model: ARDL(4, 4)
Date: 06/17/19 Time: 14:48
Sample: 1990 2017
Included observations: 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPP(-1))	0.411816	0.233757	1.761732	0.0999
D(LGDPPP(-2))	0.299483	0.201683	1.484921	0.1597
D(LGDPPP(-3))	0.234303	0.200626	1.167859	0.2624
D(LGS)	0.002410	0.038501	0.062586	0.9510
D(LGS(-1))	0.030967	0.038259	0.809411	0.4318
D(LGS(-2))	-0.079156	0.035140	-2.252567	0.0409
D(LGS(-3))	0.041120	0.029773	1.381099	0.1889
CointEq(-1)	-0.193102	0.126592	-1.525382	0.0094

Cointeq = LGDPPP - (0.2768*LGS + 7.1056)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS	0.276770	0.033318	8.306845	0.0000
C	7.105613	0.336930	21.089256	0.0000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

1.تشخيص المعالم

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (7) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 9.39 تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 90 ٪، 95٪ و99٪ ، وأن قيمة هذه الإحصاءة أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة.

الجدول (14): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test
Date: 06/17/19 Time: 14:55
Sample: 1994 2017
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.391744	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGDPPP)
Method: Least Squares
Date: 06/17/19 Time: 14:55
Sample: 1994 2017
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPP(-1))	0.411816	0.233757	1.761732	0.0999
D(LGDPPP(-2))	0.299483	0.201683	1.484921	0.1597
D(LGDPPP(-3))	0.234303	0.200626	1.167859	0.2624
D(LGS)	0.002410	0.038501	0.062586	0.9510
D(LGS(-1))	-0.007069	0.029829	-0.236966	0.8161
D(LGS(-2))	-0.038036	0.026734	-1.422748	0.1767
D(LGS(-3))	0.041120	0.029773	1.381099	0.1889
C	1.372106	0.851130	1.612100	0.1292
LGS(-1)	0.053445	0.039901	1.339440	0.2018

LGDPPP(-1)	-0.193102	0.126592	-1.525382	0.0094
R-squared	0.623552	Mean dependent var		0.035189
Adjusted R-squared	0.381550	S.D. dependent var		0.019375
S.E. of regression	0.015237	Akaike info criterion		-5.235887
Sum squared resid	0.003250	Schwarz criterion		-4.745031
Log likelihood	72.83065	Hannan-Quinn criter.		-5.105663
F-statistic	2.576640	Durbin-Watson stat		2.317712
Prob(F-statistic)	0.054645			

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

2. تشخيص البواقي

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ. اختبار الارتباط الذاتي

باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (15) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (15): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.789736	Prob. F(2,12)	0.4762
Obs*R-squared	2.791517	Prob. Chi-Square(2)	0.2476

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ب. اختبار عدم ثبات التباين

يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول رقم (16) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 ٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (16): اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.746731	Prob. F(9,14)	0.6638
Obs*R-squared	7.784235	Prob. Chi-Square(9)	0.5560
Scaled explained SS	1.928998	Prob. Chi-Square(9)	0.9925

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ج. **اختبار توزيع البواقي**

باستعمال اختبار **Jaque – Bera** يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال **Jaque - Bera** الذي يساوي0.6677 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل (3): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

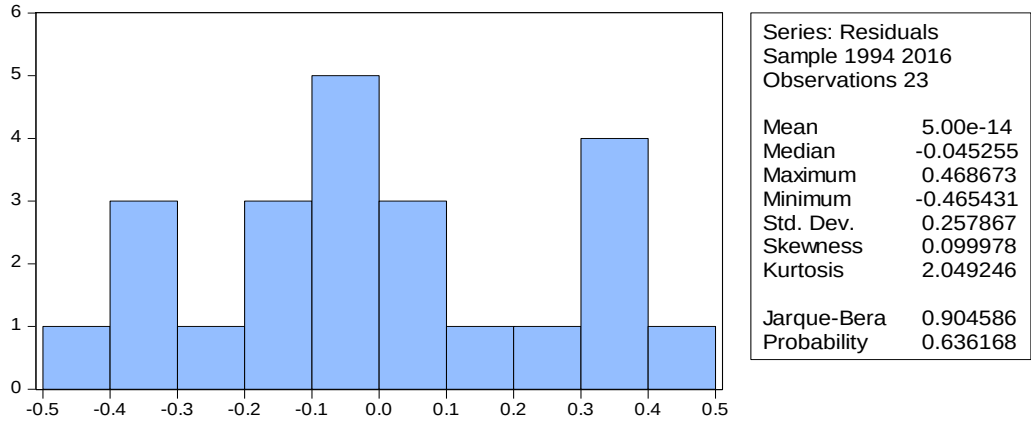

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

د. اختبار استقرارية النموذج (Stability Test)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)**اللذان يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، و من خلال الشكلين (4) و (5) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5٪ ،كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (4): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

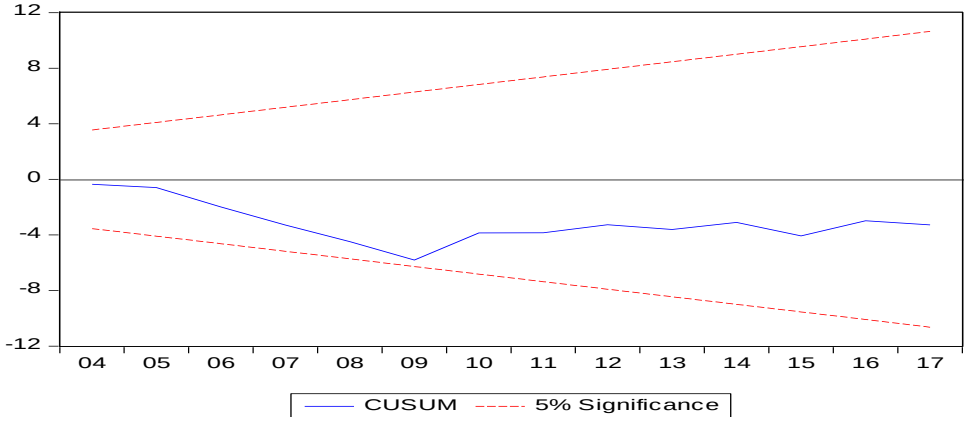

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (5): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

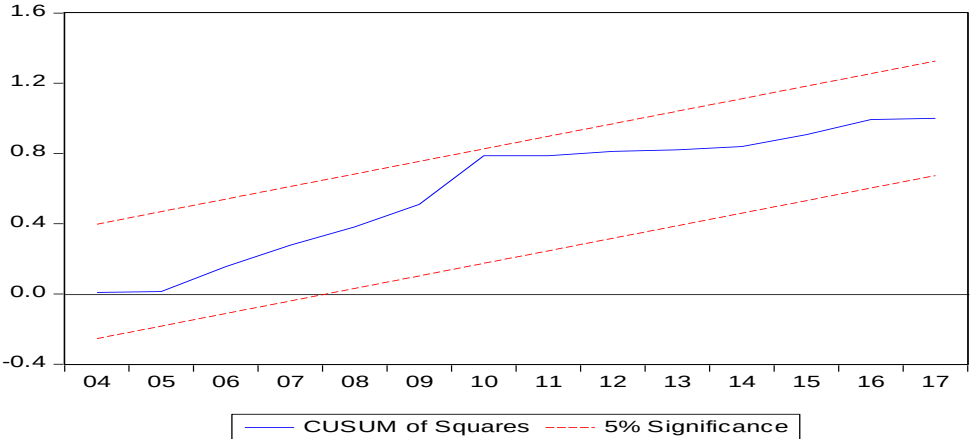

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الفرع الرابع: تقييم النموذج اقتصاديا

فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن إشارة المتغير المستقل تتوافق مع النظرية الاقتصادية، غير أن الارتفاع الكبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غالبا ما يكون راجع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات تفوق بكثير معدل النمو السنوي للسكان، فرغم تبني الجزائر لبرنامج إصلاح اقتصادي شامل إلا أنه يلاحظ محدودية تأثير الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي المستدام، وعدم تصحيح هيكل الإنتاج القومي لصالح القطاعات الأكثر حيوية، فنسبة النمو خارج قطاع المحروقات مردها النفقات العمومية الكبيرة على قطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك راجع إلى تحرك الاقتصاد الوطني في اتجاه النمو غير المتوازن بسبب انجاز مشاريع البنية الأساسية لقطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على قطاعات الإنتاج.

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

كان للأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات خاصة في بعدها الاقتصادي بالغ الأثر السلبي على الجانب الاجتماعي، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد المادية منها وغير المادية، شرعت على إثرها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في التوسع في الإنفاق العام تمحورت أهدافه الاجتماعية في تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق الخدمة العمومية معتمدة في ذلك على العوائد النفطية.

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة نعتمد على النموذج الموالي الذي يقيس ارتباط مؤشر التنمية البشرية الذي يعبر عن مدى توجيه الموارد المالية للدولة باتجاهها والإنفاق الحكومي بإتباع الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (1) يتضح أن السلسلتين من نوع I(1) ، مما يجعل من طريقة ARDL هي طريقة مناسبة لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

أ. تحديد درجة التأخير المثلى

وفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(3, 1) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (6):

الشكل (6): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

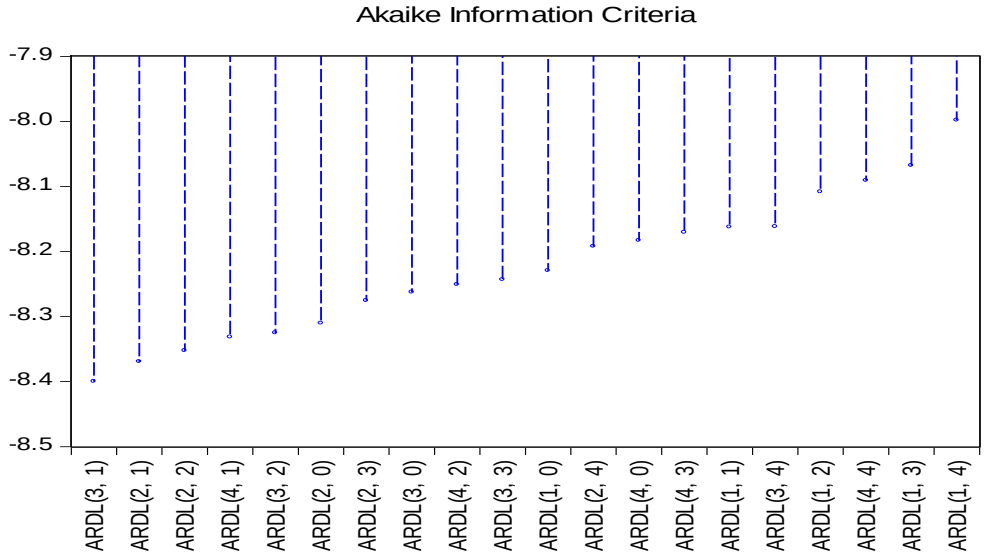

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta \mathrm{L}nHDI = \mathrm{c} + \alpha_1 \mathrm{LnGS}_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{4} \beta_{1\mathrm{i}} \Delta \mathrm{LnHDI}_{\mathrm{t-1}} + \sum_{\mathrm{i=1}}^{4} \beta_{2\mathrm{i}} \Delta \mathrm{LnGS}_{\mathrm{t-1}} + \varepsilon_{\mathrm{t}}$$

حيث:

HDI: مؤشر التنمية البشرية.

ب. تقدير النموذج

تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (12) الموالي:

الجدول(17): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: LHDI
Method: ARDL
Date: 06/17/19 Time: 15:41
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LGS
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LHDI(-1)	1.448681	0.201881	7.175901	0.0000
LHDI(-2)	-0.127768	0.342019	-0.373570	0.7129
LHDI(-3)	-0.394226	0.201198	-1.959388	0.0649
LGS	-0.011588	0.007529	-1.539242	0.1402
LGS(-1)	0.016771	0.007173	2.338029	0.0305
C	-0.066556	0.087772	-0.758285	0.4576

R-squared	0.998721	Mean dependent var	-0.384755
Adjusted R-squared	0.998385	S.D. dependent var	0.082830
S.E. of regression	0.003329	Akaike info criterion	-8.366796
Sum squared resid	0.000211	Schwarz criterion	-8.074266
Log likelihood	110.5850	Hannan-Quinn criter.	-8.285661
F-statistic	2967.990	Durbin-Watson stat	1.949071
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9 .

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإنفاق الحكومي يؤثر على مؤشر التنمية البشرية في فترة إبطاء واحدة، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا

لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 99.87 ٪.

أما نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**ARDL-UECM**) الذي يتضمن الجدول رقم (18) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 19٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال معادلة التوازن في الأجل الطويل التي يتضمنها نفس الجدول وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

الجدول (18): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LHDI
Selected Model: ARDL(3, 1)
Date: 06/17/19 Time: 15:46
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LHDI(-1))	0.521994	0.220833	2.363747	0.0289
D(LHDI(-2))	0.394226	0.201198	1.959388	0.0649
D(LGS)	-0.011588	0.007529	-1.539242	0.1402
CointEq(-1)	-0.073313	0.077187	-0.949810	0.0541

Cointeq = LHDI - (0.0707*LGS -0.9078)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS	0.070687	0.026534	2.664080	0.0153
C	-0.907839	0.257133	-3.530615	0.0022

المصدر :مخرجات برمجية Eviews 9

<u>الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا</u>

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

1. تشخيص المعالم

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (19) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 10.61 تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع

مستويات المعنوية 90 ٪، 95٪ و99٪ ، وأن قيمة هذه الإحصاءة أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة.

الجدول (19): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test
Date: 06/17/19 Time: 15:48
Sample: 1993 2017
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.611434	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

2. تشخيص البواقي

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ. **اختبار الارتباط الذات**

باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (20) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (20): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.045140	Prob. F(2,17)	0.9560
Obs*R-squared	0.132062	Prob. Chi-Square(2)	0.9361

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ب. اختبار عدم ثبات التباين

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (21) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 ٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (21): اختبار عدم ثبات التباين (2) ARCH

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.367865	Prob. F(5,19)	0.8642
Obs*R-squared	2.206553	Prob. Chi-Square(5)	0.8199
Scaled explained SS	1.030890	Prob. Chi-Square(5)	0.9600

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ذ. اختبار توزيع البواقي

باستعمال اختبار **Jaque – Bera** يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال **Jaque - Bera** الذي يساوي0.6677 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (7).

الشكل (7): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

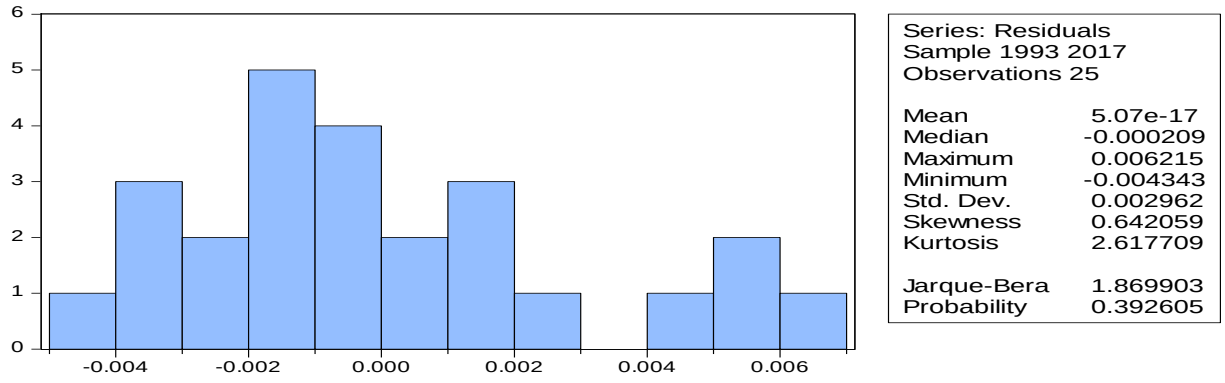

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

د. اختبار استقرارية النموذج (Stability Test)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)**اللذان يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، و من خلال الشكلين (4) و (5) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5٪ ،كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (8): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

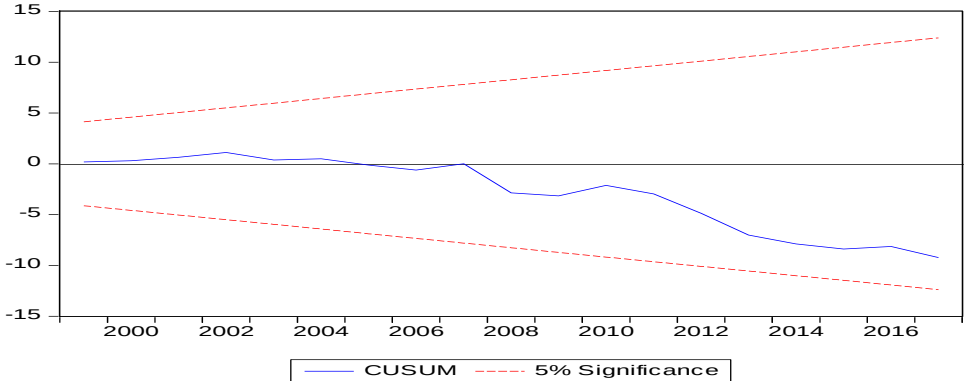

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (9): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

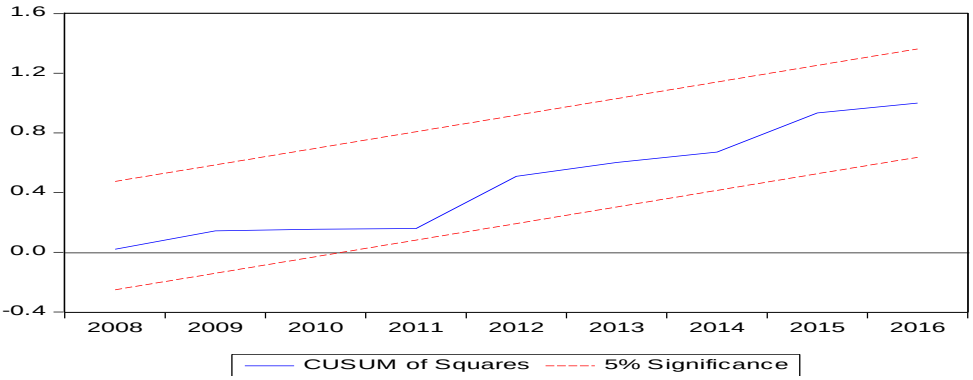

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الفرع الرابع: تقييم النموذج نظريا

فيما يخص صلاحية النموذج من النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن النموذج المتحصل عليه مقبول من الناحية النظرية، فمختلف البرامج التنموية المسطرة في الجانب الاجتماعي ساهمت في تحسين خدمات التعليم والصحة والإمداد بالمياه لمختلف النشاطات التنموية، تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبلوغ الاستقرار السكاني، مما ساهم في تحسين مستوى المعيشة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج التنمية الريفية المستدامة الذي انعكس ايجابيا على التنمية الاجتماعية.

إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة لا تزال أنظمة التعليم غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة وخاصة فيما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل في المجال التقني وتركيزها على الكم بدل النوع من جهة، كما أن التوسع الكمي في ميدان الصحة ضروري من أجل تحسين مؤشرات التنمية البشرية لكن ليس على حساب النوعية والإنصاف والمساواة من جهة أخرى، فضلا على أن التدابير التي تم وضعها لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعدمي الدخل قد أخفقت، أما بالنسبة للفقر الذي يعتبر أكبر تهديد

للتنمية البشرية المستدامة ويشكل تحديا حقيقيا لها، فعلى الرغم من الجهود الجد معتبرة المبذولة للقضاء على مظاهر الفقر البشري التي جسدتها الاعتمادات الكبيرة المخصصة للقطاعات الاجتماعية ضمن مختلف المخططات والبرامج التنموية، إلا أن النتائج المحققة تبقى ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المرصودة، فالجزائر لا تزال تحتل المرتبة 83 عالميا حسب دليل التنمية البشرية سنة 2016، [i] فتركيز الاهتمام على زيادة الإنفاق في زيادة الخدمات والرعاية والرفاهية الاجتماعية يشكل جانبا من جوانب التنمية إلا أنه لا يمثل التنمية الشاملة والمستدامة.

المطلب الثالث: دور الإنفاق الحكومي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

لتوضيح طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبعد البيئي للتنمية المستدامة نعتمد على النموذج الموالي الذي يقيس ارتباط انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون للفرد الذي يعتبر أحد أهم الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي مؤشر التنمية البشرية والإنفاق الحكومي بإتباع الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (1) يتضح أن السلسلتين من نوع I(1) ، مما يجعل من طريقة ARDL هي طريقة مناسبة لدراسة العلاقة التوازنية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

1. تحديد درجة التأخير المثلى

وفقا للبيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL(4, 3) حسب معيار (AIC) كما يظهر في الشكل رقم (10):

الشكل (10): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

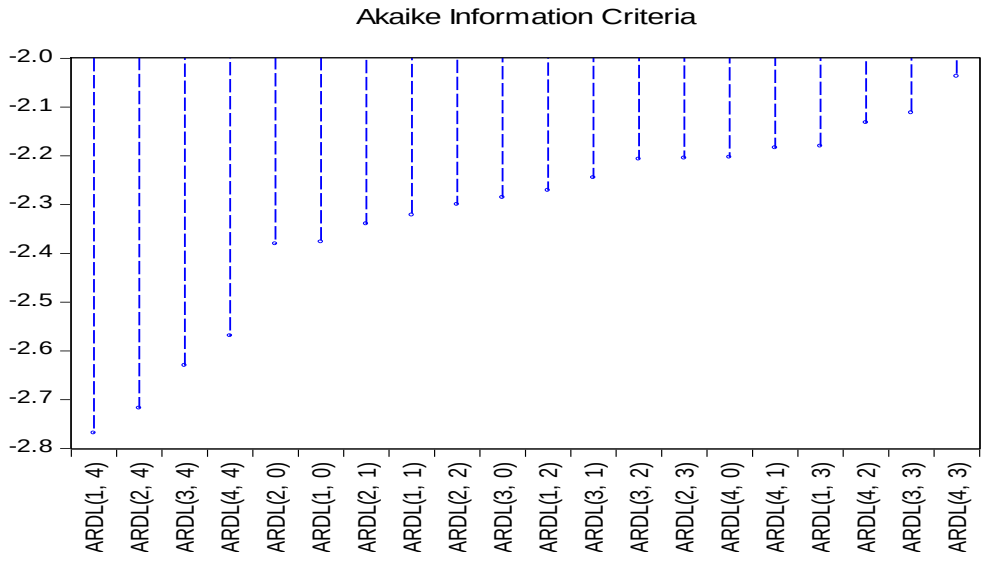

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

2. تقدير النموذج

تقدير النموذج باستعمال طريقة ARDL سمح بالحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (22) الموالي:

الجدول(22): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: LCO2
Method: ARDL
Date: 06/17/19 Time: 16:35
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCO2(-1)	0.523101	0.180190	2.903060	0.0116
LGS	-0.173746	0.112671	-1.542064	0.1454
LGS(-1)	0.360123	0.139667	2.578433	0.0219
LGS(-2)	-0.243277	0.133286	-1.825225	0.0894
LGS(-3)	0.406469	0.131868	3.082387	0.0081
LGS(-4)	-0.306742	0.082783	-3.705380	0.0024
C	-0.288100	0.129469	-2.225251	0.0430

R-squared	0.712564	Mean dependent var	0.130980
Adjusted R-squared	0.589378	S.D. dependent var	0.083010
S.E. of regression	0.053193	Akaike info criterion	-2.768585
Sum squared resid	0.039613	Schwarz criterion	-2.420411
Log likelihood	36.07014	Hannan-Quinn criter.	-2.693022
F-statistic	5.784424	Durbin-Watson stat	2.180918
Prob(F-statistic)	0.003275		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9 .

من خلال الجدول السابق يتضح أن الإنفاق الحكومي يؤثر على مؤشر التنمية البشرية في فترة إبطاء واحدة، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافيا لتفسير النموذج بنسبة 71.25 ٪.

أما نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (**ARDL-UECM**) الذي يتضمن الجدول رقم (23) نتائجه معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلا على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 19٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال معادلة التوازن في الأجل الطويل التي يتضمنها نفس الجدول وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

الجدول (23): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LCO2
Selected Model: ARDL(1, 4)
Date: 06/17/19 Time: 16:38
Sample: 1990 2017
Included observations: 21

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGS)	-0.173746	0.112671	-1.542064	0.1454
D(LGS(-1))	0.243277	0.133286	1.825225	0.0894
D(LGS(-2))	-0.406469	0.131868	-3.082387	0.0081
D(LGS(-3))	0.306742	0.082783	3.705380	0.0024
CointEq(-1)	-0.476899	0.180190	-2.646650	0.0192

Cointeq = LCO2 - (0.0898*LGS -0.6041)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGS	0.089804	0.037633	2.386312	0.0317
C	-0.604112	0.317037	-1.905495	0.0775

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

1.تشخيص المعالم

بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (24) يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة F= 11.83 تقع خارج الحدود العليا والدنيا عند جميع مستويات المعنوية 90 ٪، 95٪ و99٪ ، وأن قيمة هذه الإحصاءة أكبر من جميع الحدود العليا وفقا لجداول Pesaran، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة.

الجدول (24): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test
Date: 06/17/19 Time: 16:42
Sample: 1994 2014
Included observations: 21
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.831095	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

2. تشخيص البواقي

لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

أ. **اختبار الارتباط الذاتي**

باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج LM Test (2) يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه برتبة أعلى من الواحد، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع، أو قيمة معامل التحديد التابعة لنفس التوزيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول رقم (25) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (25): اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.283374	Prob. F(2,12)	0.7581
Obs*R-squared	0.947081	Prob. Chi-Square(2)	0.6228

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ب. اختبار عدم ثبات التباين

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (26) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 ٪، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

الجدول (26): اختبار عدم ثبات التباين (2) ARCH

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	4.005196	Prob. F(6,14)	0.1152
Obs*R-squared	13.26950	Prob. Chi-Square(6)	0.1390
Scaled explained SS	3.126844	Prob. Chi-Square(6)	0.7928

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

ج. اختبار توزيع البواقي

باستعمال اختبار **Jaque – Bera** يتضح أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمال **Jaque - Bera** الذي يساوي 0.6320 أكبر من مستوى المعنوية 5٪ كما هو موضح في الشكل رقم (11).

الشكل (11): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي

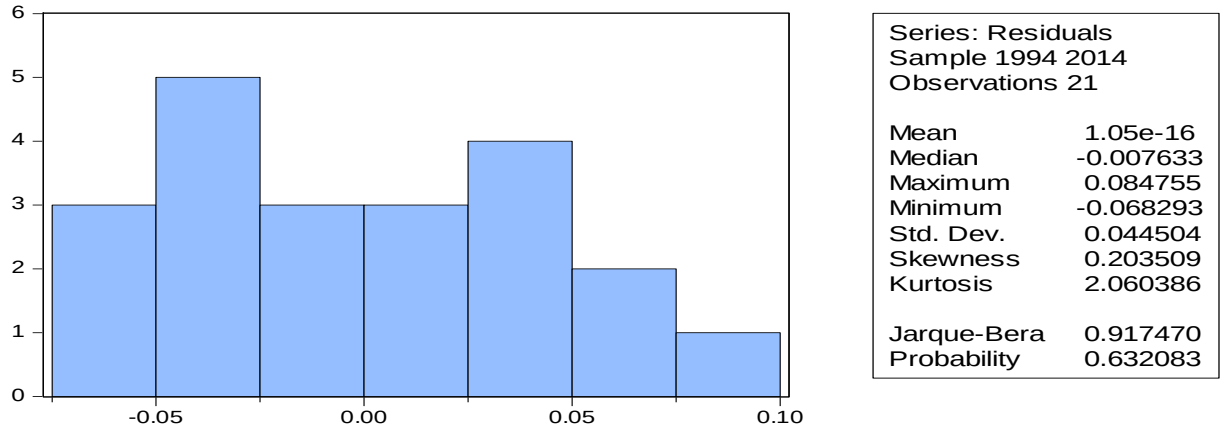

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

د. اختبار استقرارية النموذج (Stability Test)

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **(CUSUM)**، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **(CUSUM of Squares)**اللذان يعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، و من خلال الشكلين (12) و (13) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود

معنوية 5٪ ،كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (8): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)

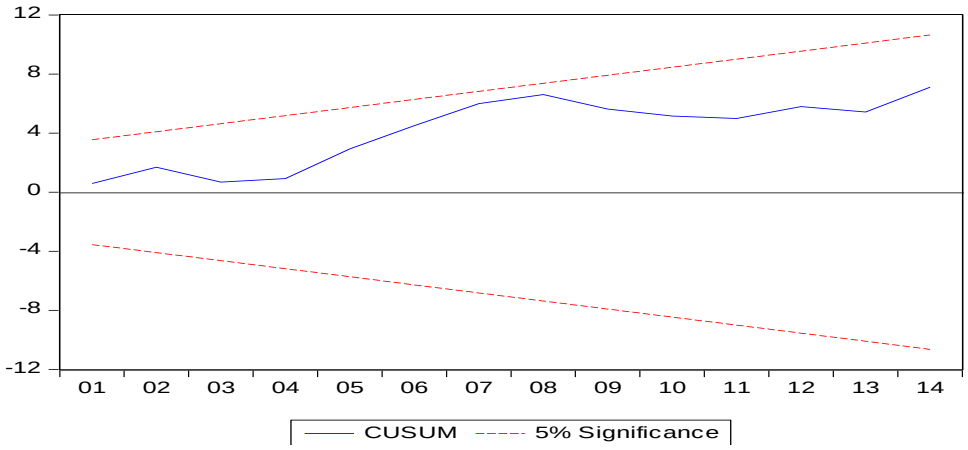

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الشكل (9): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)

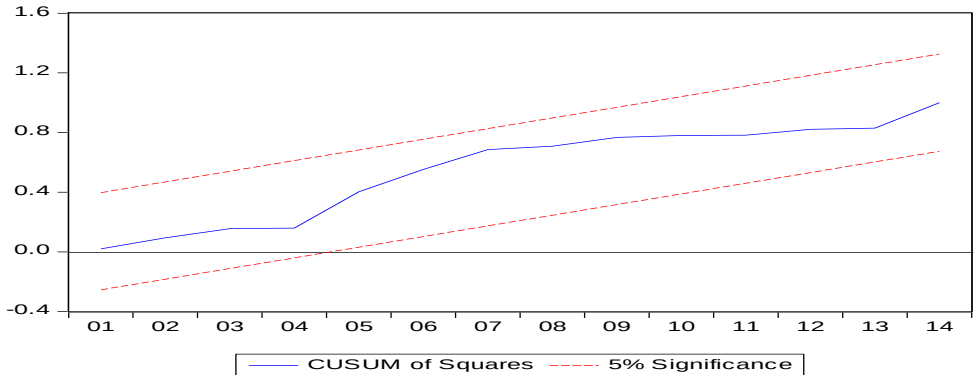

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 9

الفرع الرابع: تقييم النموذج نظريا

فيما يخص صلاحية النموذج من النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن النموذج مقبول نظريا، فهناك علاقة بين التغيرات المناخية وانبعاثات CO_2 و الإنفاق الحكومي، نظرا للآثار البيئية الخطيرة المترتبة عن استهلاك الطاقة اللازمة لإقامة مشاريع البناء والأشغال العمومية التي وجهت لها مبالغ مالية ضخمة في إطار مختلف البرامج التنموية المسطرة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضحت أهمية الإنفاق الحكومي كأحد الأدوات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحفاظ على البيئة، لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التقنية والمؤسساتية للتنمية المستدامة عن طريق توجيه نفقاتها نحو توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير رأس المال البشري، بالإضافة إلى توسيع استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني والبنيان الاجتماعي، في حين تعاني الأنظمة البيئية من مشاكل عديدة، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تبقى النتائج المحققة دون المستوى المطلوب، وهو ما يتطلب المزيد من الاهتمام والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية لتحقيق الأهداف المنشودة.

خـــاتمة

يشهد الإقتصاد العالمي تحولا جذريا نحو نموذج التنمية المستدامة التي توفر مجالا للتوازن بين الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، حيث تسعى مختلف الدول إلى تحقيقها من خلال وضع وتنفيذ سياسات استراتيجية تنموية كلية وقطاعية محددة الأهداف، تخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها وإختيار أفضل الآليات لتنفيذها.

من بين السياسات الهامة التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية المستدامة سياسة الإنفاق الحكومي، التي تمكن من بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، وتحقيق تنمية إجتماعية متوازنة إقليميا وجهويا، بالإضافة إلى الحفاظ على التوازن البيئي.

من هذا المنطلق قمنا في هذا البحث بدراسة أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر، بالاعتماد على نموذج قياسي يوضح نوع العلاقة بينهما لتقييم مختلف المجهودات المبذولة في هذا الإطار بهدف تنمية الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والحفاظ على البيئة.

نتائج الدراسة

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي الذي يسمح بتحقيق التوازن بين كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وضمان إستمرارية توازن النظام البيئي.
- التنمية المستدامة هي نموذج تنموي طويل الأمد يتطلب القيام بإصلاحات متكاملة ومتجانسة، إحداث جملة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد وإستغلال الموارد المتاحة إستغلالا عقلانيا ورشيدا.
- تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ومعالجة الإختلالات الناتجة عن الدورة الإقتصادية.
- تؤثر سياسة الإنفاق الحكومي بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الإقتصادية.
- يعتبر الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنتاجية، البنى التحتية والهياكل القاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الإقتصادي بشكل إيجابي، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- يقوم الإنفاق الحكومي بدور هام ومحوري في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الآثار الإيجابية المترتبة عنها التي تودي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي وتصحيح الاختلالات الهيكلية الإقتصادية وما ينتج عنها من إختلالات إجتماعية وآثار بيئية خطيرة.

نتائج الدراسة التطبيقية

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- انتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية من خلال القيام ببرامج تنموية كبيرة هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إن أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يبقى محدودا مقارنة بالموارد المالية التي تم انفاقها.
- أثر الإنفاق الحكومي على بعض مؤشرات قياس التنمية المستدامة في فترات إبطاء مختلفة خلال فترة الدراسة، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- أن الإنفاق الحكومي أثر على بعض مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الأمدين الطويل والقصير، نظرا لوجود استقرار في الأمدين الطويل والقصير اتضح من خلال اختبار استقرارية النموذج.
- وجود علاقة توازنية على المدى الطويل من خلال وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- وجود أثر كبير للإنفاق الحكومي على المؤشر البيئي للتنمية المستدامة مما يدل على أن لا يساهم في تفعيل بعدها البيئي، في حين كان أثره محدودا على البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات الموضوعة:

الفرضية الرئيسية: للإنفاق الحكومي أثر ضعيف على مختلف مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، هي فرضية صحيحة نسبيا، فلقد وضحت الدراسة التطبيقية وجود أثر محدود الإنفاق الحكومي على البعد الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة، في حين كان أثره سلبيا وبشكل كبير على البعد البيئي.

الفرضيات الفرعية

- الفرضية الأولى: تم توجيه السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر في إطار مختلف الإصلاحات والبرامج إلى تطوير البنية التحتية وتنشيط الجهاز الإنتاجي هي فرضية صحيحة.
- الفرضية الثانية: أدت مختلف السياسات المتبعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى تفعيل بعدها الاقتصادي منذ مطلع الألفية، في حين لم تمكن من تحقيق أبعادها الأخرى هي فرضية صحيحة نسبيا.
- وضعت الجزائر عدة استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة تركز في مجملها على تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي دون غيرها من الأبعاد هي فرضية صحيحة.
- للإنفاق الحكومي تأثير محدود على مختلف أبعاد التنمية المستدامة هي فرضية صحيحة.

الاقتراحات

- ضرورة توجيه الانفاق الحكومي لتحقيق المزيد من الأهداف الإجتماعية كمكافحة الفقر، تحسين التعليم والصحة، وإلى ترشيد الإنفاق الحالي ليكون أكثر إنتاجية.

– اعتماد سياسة إنفاقية يكون هدفها تطوير الإقتصاد الوطني بكل جوانبه مع أخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية للواقع الإجتماعي، الإقتصادي والسياسي للمجتمع، واعتماد مبدأ الأولويات في الإنفاق حسب طبيعة المشاكل الموجودة في الإقتصاد الجزائري.

– ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية تتضمنها الخطط التنموية المتعاقبة، والعمل على ما تم التخطيط له.

– وضع الجزائر في مسار التحول نحو نموذج تنموي أكثر استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، من خلال معالجة القضايا الاقتصادية، البيئية والتنمية البشرية.

– إعادة النظر في توجهات الخطط التنموية بما يسمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالقيام بدور هام في النشاط الاقتصادي، من خلال توفير و تهيئة مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

آفاق الدراسة

من دراستنا لموضوع أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

– آليات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق التنمية المستدامة.

– المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- الطويل صائب، 2016، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
- العذاري عدنان داود محمد ، 2016، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
- العلي عادل، 2011، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن.
- البنا محمد، 2009، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر.
- الخطيب خالد شحادة وشامية أحمد زهير، 2007، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- الأشوح زينب صالح، 2003، الإطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- المرسي السيد حجازي، 2002، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، لبنان.
- بظاظو إبراهيم، 2010، السياحة البيئية وأسس إستدامتها، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- بيليس جون وسميت ستيف، 2004، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، الإمارات العربية المتحدة.
- بعلي محمد الصغير، 2003، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- باتر محمد علي وردم، 2003، العالم ليس لبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
- حجاب محمد منير، 2009، الإعلام و التنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- خصاونة جهاد سعيد، 2010، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- خلف فليح حسن، 2008، المالية العامة، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن.
- دوجلاس موسشيت، 2000، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر.
- سوزي عدلي ناشد،2009 ، أساسيات المالية العامة، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان.
- شامية أحمد زهير والخطيب خالد، 1997، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

- شعباني إسماعيل،1984، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- صالح الشيخ محمد، 2002، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.
- طاقة محمد والعزاوي هدى، 2010، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
- طاحون زكرياء محمد عبد الوهاب، 2005، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر.
- علي خليل وسليمان اللوزي، 2013، المالية العامة، زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- علام أحمد عبد السميع، 2012 ، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر.
- عزام زكرياء احمد والوادي محمود حسين، 2007، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، 2007، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2005، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر،مصر.
- عتلم باهر محمد، 1998 ،المالية العامة: أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، مصر.
- قدي عبد المجيد ، 2005، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محرزي محمد عباس، 2008 ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر.
- محمد سمير مصطفى، 2006، التنمية الحضرية المستدامة في البرازيل، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، لبنان.
- يحياوي اعمر، 2005، مساهمة في دراسة المالية العامة –النظرية العامة وفق التطورات الراهنة–، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أحمد حسن فاطمة، 2006، الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات أوبيك، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة القاهرة، مصر.
- العايب عبد الرحمان، 2011، التحكم في أداء المؤسسات الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر.
- بوعكاز إيمان، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- بوعشير مريم، 2011، دور وأهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- بن نوار بومدين، 2011، النفقات العامة على التعليم –دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980–2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- بلعاطل عياش، 2011، سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف–1–، الجزائر.
- باشوش حميد، 2011، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية –حالة الطريق السيار شرق غرب–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بن عزة محمد، 2010، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر 1990–2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بودخدخ كريم، 2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2001–2009–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر.
- جعفر حمزة، 2017، آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف–1–، الجزائر.
- حسونة عبد الغني، 2012، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة محمد حيضر، بسكرة، الجزائر.

- خفاجة أمل حمدان، 2013، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي– دراسة قياسية على الإقتصاد الفلسطيني 1996–2011، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- ذبيحي عقيلة، 2009، الطاقة في ظل التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- زكاري محمد، 2014، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1971–2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة، الجزائر.
- زرنوخ يسمينة، 2005، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.
- سايح بوزيد، 2013، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- شنبي صورية، 2017، إستخدام إستراتيجية النقل الذكي كأداة لدعم أدوات النقل المستدام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- شيلي إلهام، 2013، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية –دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف–1–، الجزائر.
- عدة أسماء، 2016، أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر.
- عنصل كمال، 2007، مبدأ الحيطة في إنجاز الإستثمارات وموقف المشرع الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة جيجل، الجزائر.
- قندوسي الطاوس، 2014، تأثير النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- مقراني حميد، 2015، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988–2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر.
- معط الله أمال، 2015، آثار السياسة المالية على الإقتصاد حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

الملتقيات العلمية:

- بوحرود فتيحة وبن سديرة عمر وآخرون، 2008، التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف-1- أيام 7-8 أفريل.
- خبابة عبد الله، 2008، التنمية الشاملة المستدامة- المبادئ والتنفيذ-، من مؤتمر ريودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة في الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، الجزائر، أيام 7-8 أفريل.
- سالمي رشيد وعزي هاجر، 2018، واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي حول إستراتجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة، الجزائر يومي 23 و24 أفريل.

التقـارير

- الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الإرتكاز الوطنية الجزائر 2008، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر،2014:

www.bank-of-algeria.dz/html/communical-mo3.htm

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 2015:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/hdr.shtml

- بنك الجزائر: التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017.

www.bank_of_algeria.dz (Consulté le 29/04/2019)

- تقرير الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي.

المجلات

- أبو السعود محمد سيد، 2010، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي، مقال منشور في مجلة جسر التنمية، العدد 95، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

- نعوم عبد العزيز، 2017، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين 1970-2013، مقال منشور مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

الجرائد الرسمية

- المادة 04 من قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15-08-1990.
- المادة 24 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية المؤرخ في 07 جويلية 1984.
- المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 17 جويلية 1984.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 05-10-1993، الجريدة الرسمية، العدد 64.
- الأمانة العامة للحكومة 2007، قانون الاستثمار.
- وزارة الأشغال العمومية 2009، خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، حصيلة برنامج 2005-2009 وبرنامج 2010-2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les ouvrages

- Beat Burgenmrier, 2005, Economic de développement durable, de bocch 2éme edition, Belgique.
- HerribeyJean-Maric, 1998 , le développement soutenable, economica, France.
- Michel Bassand, 2000, Métropolisation crise écologique et développement durale, maison d'édition ppur, France.
- PaolBaracchini, 2003, guide a la mise en place du management environnement able, 2em édition, presses polytechniques et universitaires romandes.

Les rapports

- La charte de la santé est issue des conclusions et recommandations établies lors des assises nationales de la santé le 26-27-28 mai 1998 au palais des nations, site d'internet : www.santé.dz,op.cit.
- Ministre de l'agriculture de développement rurale, 2010, présentation de la politique de renouveau agricole et rurale en Algérie et du programme, 2010-2014.

- Rapport National de mise en œuvre de l'Agenda 21 en Algérie, 2002, rapport national Algérie pour le sommet mondial du développement durable, johannesburg.
- Vedura, Principes Du Développement durable, publié dans Encyclopédie développement durable, portail du développement durable : http://www.vedura. Fr »encyclopédie.

مواقع الأنترنت

- غنايم محمد، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي، دراسة على الأنترنت،على الرابط: www.ao.academy.org، تاريخ الإطلاع: 05-01-2019.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، مؤشرات التنمية المستدامة التكنولوجية التي طورتها الأمم المتحدة:

www.sustainableasures.com

- https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120(consulté le 21-04-2019).

- إيكو ألجيريا، نموذج النمو الجديد للحكومة:

www.eco-algeria.com/content

- برنامج توطيد النمو الإقتصادي، 2015-2019

www.apc-djamaa.com (consulté le 21-04-2019).

- البنك الدولي

http://databank.albankadawli.org/raports.aspx?source=2&,

series=ny.gdp.pcap.pp.c.d.& country :(consulté 28/04/2019)

- الديوان الوطني للإحصاء

ONS : Office National de Statistiques www.ons.dz.

- Islamfin.yoo7.com

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	55
02	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له	57
03	مضمون برنامج توطيد النمو الحالي	60
04	هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر	61
05	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	68
06	نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الأجمالي في الجزائر	68
07	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	69
08	نسبة الفقر في الجزائر	70
09	تطور معدلات البطالة في الجزائر	71
10	متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	72
11	نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الأراضي	72
12	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	76
13	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(ARDL-UECM)**	77
14	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك **(Bounds test)**	78
15	اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	79
16	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	80
17	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	83
18	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(ARDL-UECM)**	84
19	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك **(Bounds test)**	85
20	اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	85
21	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	86
22	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	89
23	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد **(ARDL-UECM)**	90
24	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك **(Bounds test)**	91
25	اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	91
26	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	أبعاد التنمية المستدامة	40
02	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	75
03	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	80
04	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي **(CUSUM)**	81
05	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي **(CUSUM of Squares)**	81
06	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	82
07	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي **(CUSUM)**	86
08	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي **(CUSUM**	87
09	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي **(CUSUM of Squares)**	87
10	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	88
11	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	92

الملاحق

الملحق (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level				
		LGS	LGDPPP	LHDI	LCO2
With Constant	t-Statistic	-3.3196	0.2610	-1.5053	-1.8455
	Prob.	***0.0239***	***0.9715***	***0.5158***	***0.3508***
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7604	-2.3904	0.3127	-2.5192
	Prob.	***0.0351***	***0.3758***	***0.9977***	***0.3168***
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.4347	4.7759	-7.9978	0.8161
	Prob.	***0.9996***	***1.0000***	***0.0000***	***0.8817***
		n0	n0	***	n0
	At First Difference				
		d(LGS)	d(LGDPPP)	d(LHDI)	d(LCO2)
With Constant	t-Statistic	-4.1776	-2.9012	-1.8453	-7.8879
	Prob.	***0.0033***	***0.0589***	***0.3515***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6964	-2.6750	-2.7136	-8.1490
	Prob.	***0.0047***	***0.2538***	***0.2395***	***0.0000***
		***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0752	-1.1581	-0.8293	-7.8522
	Prob.	***0.0035***	***0.2185***	***0.3470***	***0.0000***
		***	**	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	At Level				
		LGS	LGDPPP	LHDI	LCO2
With Constant	t-Statistic	-3.3601	-0.7645	-2.1240	-0.7870
	Prob.	***0.0218***	***0.8118***	***0.2373***	***0.8040***
		**	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7429	-2.6932	1.4174	-2.5490
	Prob.	***0.0364***	***0.2473***	***0.9999***	***0.3041***
		**	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.8856	1.6620	-12.1421	0.8081
	Prob.	***0.9999***	***0.9730***	***0.0000***	***0.8800***
		n0	n0	***	n0
	At First Difference				
		d(LGS)	d(LGDPPP)	d(LHDI)	d(LCO2)
With Constant	t-Statistic	-4.1908	-1.9208	-2.0307	-7.7896
	Prob.	***0.0032***	***0.3179***	***0.2727***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6903	-2.7737	-2.7136	-7.8071
	Prob.	***0.0047***	***0.2184***	***0.2395***	***0.0000***
		***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1180	-0.8376	-0.8447	-7.7899
	Prob.	***0.0031***	***0.3430***	***0.3399***	***0.0000***
		***	**	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : مخرجات برمجية Eviews 9

فهرس المحتويات

الفهرس

مقدمة عامة.....أ
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي 1
تمهيد.....2
المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.....**3**
المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه.....3
المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي.....5
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق الحكومي.....6
المبحث الثاني: قواعد، محددات وآثار الإنفاق الحكومي.....**10**
المطلب الأول: قواعد الإنفاق الحكومي.....10
المطلب الثاني: محددات الإنفاق الحكومي.....11
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للإنفاق الحكومي.....12
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.....**16**
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي.....17
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي.....18
خلاصة الفصل.....22
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.....**23**
تمهيد.....24
المبحث الأول: تطور مفهوم التنمية المستدامة ونظرياتها.....25
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة.....25
المطلب الثاني: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....26
المطلب الثالث: نظريات التنمية المستدامة.....28
المبحث الثاني: خصائص، مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.....**32**
المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة.....32
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة.....33
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....35
المبحث الثالث: أبعاد، مؤشرات ومعوقات التنمية المستدامة.....**36**
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.....36
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....40
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة.....47

خلاصة الفصل.....48
الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر.....49
تمهيد.....50
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي في الجزائر.....51
المطلب الأول: تعريف الإنفاق الحكومي في الجزائر وأقسامه 51
المطلب الثاني: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر.....53
المطلب الثالث: هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر وتحليل تطوره.....60
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر.....62
المطلب الأول: إستراتيجية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....62
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر.....67
المطلب الثالث: معوقات التنمية المستدامة في الجزائر.....73
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.....74
خلاصة الفصل.....94
خاتمة عامة 95
قائمة المراجع.....99
قائمة الجداول والأشكال.....107
الملاحق.....110
الفهرس.....112
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الأجنبية

الملخص

تعد التنمية المستدامة النموذج التنموي الذي تسعى الدول لتطبيقه، بالإعتماد على سياسات إقتصادية مختلفة منها السياسة الإنفاقية التي يتم توجيهها لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التنمية المستدامة في الجزائر باستخدام أحد النماذج القياسية المتمثل في نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى تأثير الإنفاق الحكومي بشكل محدور على البعدين الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة، وجود علاقة عكسية مع مؤشر البعد البيئي الذي يساهم الإنفاق الحكومي في تحقيقه وهو ما يستوجب إعادة صياغة السياسات الإنفاقية في الجزائر بالشكل الذي تساهم به من تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، التنمية المستدامة، نماذج ARDL الجزائر.

Abstract

The standing developement is considered as developing model which all the countries want to applicate it dependence on different economical politics such as the political compact that is direted inorder to measure the dimonsions of the standing developement , for that this survey is to study the impact of the govermental treaty on the standing development in Algeria using one of the typical samples assimilating in sample of self threatening for period of dated subscription.

Already this survey is compromised that she govemmentale treaty is affected superficially on both economical and social dimensions of the standing development and there is a counter relation ship with the natural dimension which realized by the govermmental treaty and this assimilate the re-framing of political treaties in Algeria in the form that subscribing with it in energising the dimensions of the standing developement .

Key words : governmental treaty , standing developement, samples models ARDL .